الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشّهيد حمّه لخضر –الوادي

كلّية الآداب و اللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

أثر الفكر النّحوي الكوفي في كتب تيسير النّحو

كتاب : "في النّحو العربي نقد و توجيه للمخزومي"أنموذجا

مذكرة معدّة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصّص: لسانيات عامــّة

إعداد الطّلبة:

– حمزة علّاق

– الصّدّيق لخويمس

– محمّد تواتي

إشراف الأستاذ:

– علي بلول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتورالعزوزي حرزولي	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي	رئيسًا
الأستاذ علي بلول	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي	مشرفا ومقررا
الدكتورعبد العزيز مصباحي	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي	مناقشًا

الموسم الجامعي: 1441هـ–1442هـ/2019م–2020م

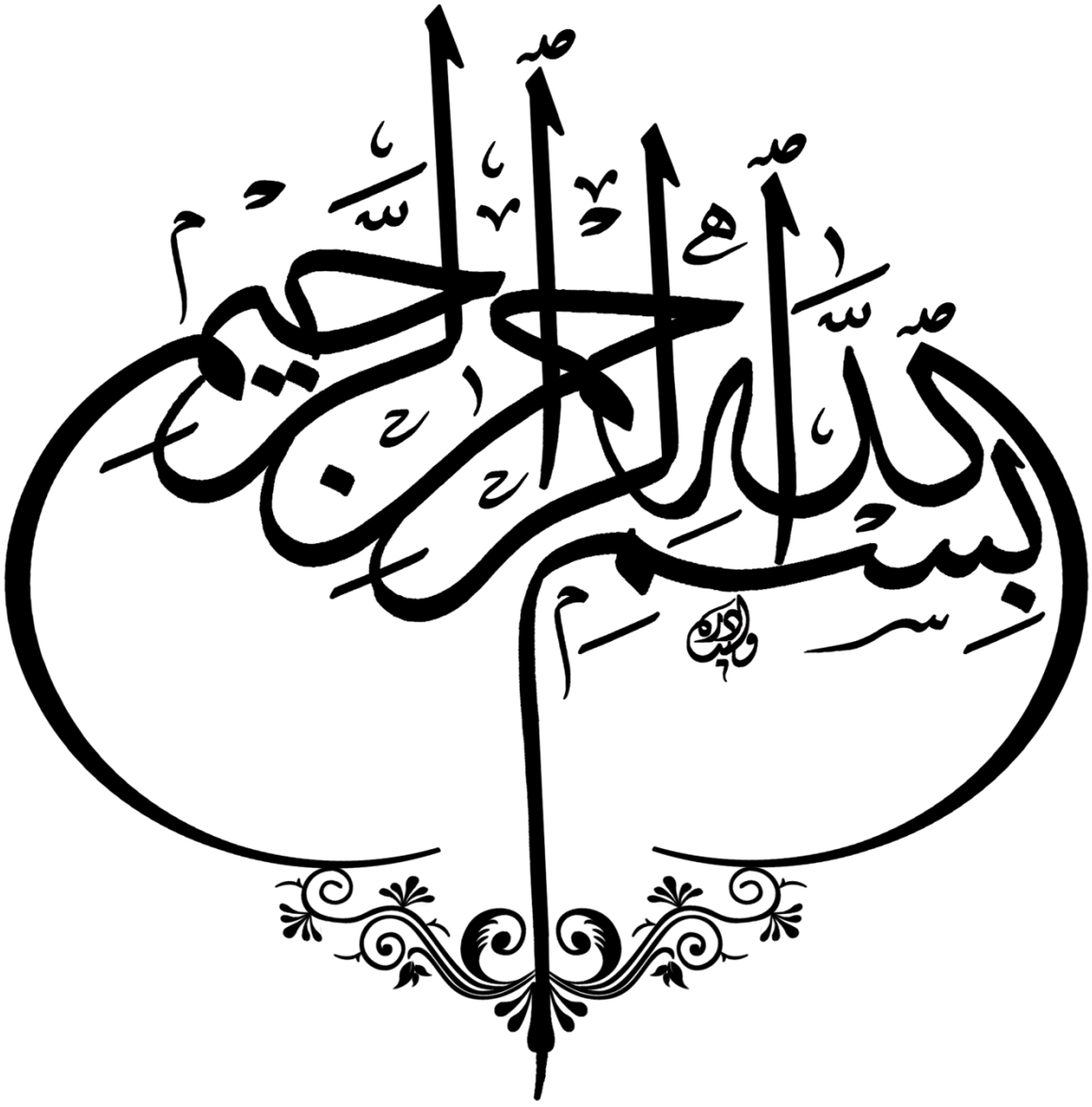
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُم يَقُولُونَ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْه أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾

النّحل:(103)

الإهـداء

إلى روح الدّكتورة **عائشة عويسات** تغمّدها الله برحمته الواسعة وشملها بعفوه وأسكنها فسيح جنّاته ...

إلى روح الدّكتور **عبد الحميد جريوي** تغمّده الله برحمته وشمله بعفوه وأسكنه فسيح جنّاته.

إلى الّذين لا تكتمل سعادتنا إلّا بوجودهم، والدنيا ذوي الفضل علينا بعد الله سبحانه وتعالى.

إلى كلّ الأصدقاء والزّملاء الّذين رافقونا طيلة الحياة الدّراسية...

إلى كلّ من علّمنا حرفا في هذه الدّنيا منذ أن وطئت أقدامنا المدرسة في كلّ طور من أطوار التعليم...

إلى جميع هؤلاء نهدي هذا العمل حبًّا لهم وعرفانًا بفضلهم.

شكر وتقدير

الحمد الله تعالى نشكره على توفيقه ومنه أن يسّر لنا إتمام هذا البحث وذلّل لنا صعابه، فنحمده تعالى حمدًا كثيرًا طيّبا مباركًا فيه.

- ومن حق الوفاء علينا أن نتقدّم بالشّكر والثّناء إلى أستاذنا الفاضل "**علي بلول**" على صبره في الإشراف والتّوجيه فكان نعم الأستاذ والمشرف والمربّي فجزاه الله عنّا خير الجزاء .

- كما نتوجّه بالشّكر إلى كل أساتذتنا الّذين أنَاروا لنا طريق العلم في قسم اللّغة والأدب العربي بجامعة الشّهيد حمّه لخضر بالوادي .

كما لا ننسى كلّ من ساعدنا من قريب أو بعيد وأعاننا ولو بكلمة طيّبة.

وإلى أعضاء اللّجنة الموقّرة على تجشّمهم عناء الاطّلاع على المذكّرة ومناقشتها .

فلهم الشّكر جميعًا، ونسأل الله أن يجزيهم عنّا خير الجزاء .

مقدّمـــــــة

لقد نالت اللّغة العربيّة المرتبة الحظوة والمكانة الأسمى فقد أعلى الله شأنها ورفع العرب الفصحاء قدرها فكانت وما زالت تنبض بالحيويّة والاستمراريّة والطّواعية، وقد كان العرب يتفاخرون بالفصاحة والطّلاقة ويتعيّرون باللّحن والحصر، لذا اعتبروا النّحو من أهم فروع العربيّة وأشرفها، غير أنّه – بوصفه نشاط عقلي – اكتسى صبغة عقليّة توجب إعمال الذّهن فصار حكرًا على فئة دون أخرى، فسعى اللّغويون والنّحاة إلى تذليل صعوباته، فمنذ القرن الثّاني للهجرة أُلّفت المنظومات والمختصرات النّحوية، وقد تجلّى التيسير بصفة أكبر في المدرسة الكوفيّة الّتي غلب عليها طابع التّجاوز والتّساهل والتّسامح وعدم التّشدّد والاتّساع في النّقل والاستشهاد حتّى جعل ذلك البصريين يتفاخرون عليهم بالقول: «**نحن نأخذ اللّغة عن حرشة أكلة الضّباب واليرابيع**»؛ أي العرب البدو الأقحاح الخلّص أمّا الكوفيون «**فيأخذون عن أكلة الشّواريز وباعة الكواميخ**»؛ أي أهل الحضر والمدن فتوسّع الكوفيون سماعًا وتساهلوا قياسًا، فقاسوا على الشّاذ وعلى الشّاهد الواحد وجعلوه أصلاً بل وقاسوا حتّى على ما ليس له أصل في السّماع، حتّى قيل أنّهم جمعوا ما هبّ ودبّ من اللّغة ولم يفرّطوا في شيء ممّا وصل إليهم من شتّى القبائل العربيّة على اختلاف لغاتها ولهجاتها.

وإذا كانت جُلّ المدارس اللّاحقة للمدرستين البصريّة والكوفيّة قد اقتفت أثر النّحو البصري لأنّ قواعده مطّردة مع الفصحى وأكثر تماسكًا وانضباطًا مقارنة مع نظيره الكوفي الذي توسّعت قواعده دون نظام يمسكها أو منطق يضبطها, فكانت القواعد عندهم بعدد الشّواهد الّتي جمعوها وضاع نحوهم في هذه المتاهة, وإذا كان أغلب القدماء من بغداديين ومصريين وأندلسيين قد آثروا نحو البصرة ووجدوه أكثر تماسكًا وإقناعًا وضبطًا، فإنّ المحدثين الّذين ثاروا على النّحو والمتأثّرين باللّسانيات الوصفية بشكل واضح أو خفي قد وجدوا ضالّتهم في نحو الكوفة الّذي يميل إلى التّسهيل والتّيسير ويعتمد على الظّاهر ولا

يدخل في متاهات التّأويل والتّقدير، فكان نحو الكوفة بحق مُلهمًا لهؤلاء ودافعًا جاهزًا ينطلق من ثقافة عربية لتيسير قواعد النّحو العربي وإعادة صياغته من جديد بما ينسجم مع طبيعة العصر وعقول المتعلمين.

ويعدّ **مهدي المخزومي** من أكثر الدّارسين العرب المحدثين الّذين تأثّروا بمنهج الكوفيين **ونادوا بتيسير النّحو العربي وفكّه من أَسْرِ نظريّة العامل وقيود الفلسفة والمنطق** كما يعتبر كتابه المكنّى بـ: "**في النحو العربي نقد وتوجيه**" عاكسًا للنّظرة التّيسيرية النّاقدة للنّحو العربي تلك محاولًا وضع منهج جديد يعيد من خلاله صياغة النّحو العربي بشكل جديد لا يعتمد عن نظرة شكليّة فقط؛ بل على أساس الدّلالة أيضًا ونوع العلاقة الّتي تربط الألفاظ بالجملة، ومن هنا جاء موضوع البحث موسومًا بـ " **أثر الفكر النّحوي الكوفي في كتب تيسير النّحو** "**كتاب في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي أنموذجا**".

وقد تضافرت **عدّة أسباب ودوافع جعلت اختيارنا يقع على هذا الموضوع بالذّات.**

أسباب موضوعية:

– إماطة اللّثام عن الفكر النّحوي الكوفي باعتباره مغيّبًا عندنا مقارنة بنظيره البصري فالنّحو الكوفي لم يحظ باهتمام كاف على غرار البصري.

- استجلاء حيثيات التّيسير في المدرسة الكوفيّة وتجلّيات الفكر الكوفي في آراء مهدي المخزومي خاصة والدّارسين العرب المحدثين عامّة.

وأسباب ذاتية :

– رغبتنا في طرق موضوع النّحو العربي عمومًا وميولنا تجاهه والوقوف على حقيقة التّيسير كما لا نُخفي إعجابنا بما قدّمه مهدي المخزومي في هذا المجال بالذّات.

أمّا بخصوص **الدراسات السّابقة الّتي تناولت هذا الموضوع** فلاحظنا أنّها تناولته بشكل عام أو مفكّك حيث دُرس موضوع الفكر الكوفي والتّيسير النّحوي عمومًا دون ربط واضح بينهما، كما دُرِس فكر المخزومي خصوصًا من منطلق التّقليد والتّجديد، ومن هذه الدّراسات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي بين التّقليد والتّجديد، مذكرة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر)، والنّحو العربي ومحاولات تيسيره أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بلة، وهران(الجزائر)، بينما أردنا نحن في دراستنا هذه أن نربط بين هذه المتغيّرات، علاقة التّيسير بالفكر الكوفي وأثر الفكر الكوفي على الدّارسين العرب المحدثين عامّة وعلى مهدي المخزومي خاصّة وعلاقة الفكر الكوفي بالمنهج الوصفي اللّساني الحديث، فهذه الدّراسة هي نوع من الرّبط بين الفكر النّحوي العربي القديم والفكر اللّساني الحديث.

ومن هنا يمكن لنا أن **نطرح إشكالية البحث التّالية:**

- **أين يتجلى التّيسير في الفكر النّحوي الكوفي؟ وما هي منطلقاته وأسسه؟ وما هو سرّ تأثّر الباحثين العرب المحدثين بهذا الفكر؟ وما علاقته باللّسانيات الوصفية؟**

وتنطوي تحت هذه الإشكالية الرئيسية هذه **تساؤلات فرعية:**

- هل للتّيسير النحوي جذور في التّراث النّحوي العربي ؟

- أين تتجلى صلة النّحو الكوفي بالتّيسير تحديدًا؟

- ما مدى تأثّر مهدي المخزومي بالمدرسة الكوفية وأين يتمظهر التّيسير في كتابه:" في النحو العربي نقد وتوجيه"؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وما يليها من تساؤلات اتبعنا في بحثنا هذا **المنهج الوصفي مرفودًا بالتّحليل**، كون طبيعة الدّراسة اقتضت ذلك من خلال وصف آراء

الكوفيين والآراء الواردة في الكتاب المذكور وتحليلها واستخراج الحيثيات الكوفيّة منها، **كما طُعِّم البحث بشيء من المنهج التاريخي** خاصّة عند الحديث عن المدرسة الكوفية والجذور الأولى للتّيسير النحوي.

ولكي يتشكّل البحث في صورة متكاملة وواضحة **تبلورت خطّته كالّتالي: مقدمة** قدّمنا فيها صورةً مُجملة للبحث وتعريفًا بموضوعه وإشكاليّاته ومنهجه ومحتواه ومساره ويليها **مدخل ثمّ فصلان فخاتمّة** لخّصنا فيها أهم النّتائج الّتي استخلصناها.

أمّا المدخل فبعنوان:"**تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات**"، حيث تمّ التّعريف بالمدرسة الكوفيّة، ومفهوم كل من النّحو والتّيسير والتّعريف بمهدي المخزومي وكتابه قيد الدّراسة.

أمّا **الفصل الأوّل** فموسوم بـ: "**النّحو الكوفي و حركة التّيسير النّحوي**": ويشمل العناصر التّالية: أوّلاً: الجذور الأولى للتّيسير النّحوي، ثانيًا: ملامح التّيسير في الفكر الكوفي، ثالثًا: خصائص المدرسة الكوفية، رابعًا: الاختلاف بين المدرسة البصريّة والكوفية، خامسًا: مسائل نحويّة تعكس نظرة كوفيّة تيسيريّة، سادسًا: أعلام التّيسير النّحوي في العصر الحديث المتأثّرين بالفكر الكوفي.

وأمّا **الفصل الثّاني** فهو الجزء التّطبيقي من هذا البحث وعنوانه:"**دراسة وصفيّة تحليليّة لكتاب في النحو العربي نقد وتوجيه**"، وبيّنّا فيه نظرة مهدي المخزومي لتيسير النّحو العربي ومنهجه في أهم المسائل الّتي تناولها في هذا الكتاب مسلّطين الضّوء على مكامن تأثّره بالفكر النّحوي الكوفي.

وقد استند البحث في استقصاء مادّته العلميّة إلى **جملة من المصادر والمراجع** أهمّها: كتب المخزومي نفسه منها "في النّحو العربي نقد وتوجيه" الّذي يعدّ مدوّنة الدّراسة، و"مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو"، بالإضافة إلى مصادر

ومراجع أخرى لغيره، منها على سبيل المثال: "النّحو والنّحاة والمدارس والخصائص" لخضر موسى محمّد محمود، "تيسير النّحو التّعليمي قديمًا وحديثًا مع منهج تجديده" لشوقي ضيف، "مهدي المخزومي وجهوده النّحوية" لرياض يونس السّواد، "نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة" لأحمد الطّنطاوي.

وككل بحث علمي، **لم يخل بحثنا هذا من بعض الصعوبات والعوائق** الّتي اعترضتنا أثناء إنجازه ومنها: صعوبة الالتقاء المباشر بالأستاذ المشرف والسّادة الأساتذة بسبب هذه الظّروف الاستثنائية والجائحة الخطيرة الّتي اجتاحت العالم- عفانا الله – فقد حالت دون ذلك وكذلك تشعّب المادّة العلميّة لاختلاف وجهات النّظر بين الباحثين باعتبار أنّ موضوع التّيسير كان محلّ جدل كبير بينهم.

وقد أمكن بفضل اللّه وعونه التّغلّب على تلك الصّعوبات والعوائق بفضل ما توفّر من مصادر ومراجع وما وفّرته الجائحة من وقت واسع وما أسداه الأستاذ المشرف:" **علي بلول**" عن طريق الهاتف أو عن طريق الإيمايل من توجيهات علميّة قيّمة ودقيقة كان لها الأثر الفعّال في وصول البحث إلى ما هو عليه ، وبهذه المناسبة نتقدّم له بأسمى عبارات الشّكر والتّقدير والاحترام، فقد كان نعم المرشد والموجّه والنّاصح، سائلين الله أن يزيد في جهوده بركة وفي مقاصده تأييدًا، كما نشكر في هذا الصّدد كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، والله الموفّق وهو يهدي سبيل الرّشاد.

الباحثون:حمزة علاّق، الصّدّيق لخويمس، محمّد تواتي

الوادي(الجزائر) في:2020/09/11م.

مدخـــــــل

تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات

أولاً: نشأة المدرسة الكوفية.

ثانيًا: مفهوم النّحو والتّيسير.

ثالثًا: التّعريف بمهدي المخزومي والكتاب.

أولا: نشأة المدرسة الكوفية

تُجمع كتب تاريخ النّحو أنّ النّحو نشأ بالبصرة وأنّ أوّل منظّريه كانوا بصريين، فقد نشأت المدرسة البصرية قبل نظيرتها الكوفية بحوالي مائة سنة، لأنّ هذه الأخيرة انصبّت جهودها الأولى في العلوم الدّينية والقراءات وجمع الرّوايات، غير نحاتها الأوائل تتلمذوا على أئمّة المدرسة البصريّة، ولذلك لا يمكن بأي حال فصل جهود المدرستين.

1. التعريف بالمدرسة الكوفية:

تأخّر هذا المذهب عن مذهب البصريين بنحو مائة سنة وذلك لأن علماء الكوفة قد اشتغلوا بعلم الفقه والحديث والقراءات والأدب ورواية الشعر، في الوقت الّذي اشتغل فيه علماء البصرة بعلوم اللغة والنحو والكلام والفلسفة والمنطق.[1] وأصبح لهم شأن كبير وذاع صيتهم.

وقد أجمع القدماء على أنّ نحو الكوفيين يشكّل مذهبا مستقلاً أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة[2]، سواء منهم أصحاب كتب الطّبقات والتّراجم مثل: ابن النديم في كتابه الفهرست والزّبيدي في كتابه طبقات النّحويين واللّغويين، أو أصحاب كتب المباحث النحوية، إذ نراهم دائما يَعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النّظر المتقابلتين في المدرستين الكوفية والبصرية، وقد أفرد أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري مجلّدًا ضخمًا عرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة، وهو إنّما عرض أهمّ ما اختلفتا فيه من مسائل في رأيه، ووراءها مسائل أخرى كبيرة مبثوثة في الكتب النحوية لم ير التوسّع بذكرها.[3]

1- مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مكتبة الفيصلية، ط1 1406هـ/1986م، ص36.

2- أُختلف في تحديد مدلول هذا المصطلح وفي وجوده أيضا، فمنه من نفى إطلاقه عند القدامى والمعاصرين، ومنه من نفى وجوده قديما فقط ومنهم من لم ينف وجوده لا قديما ولا حديثا، وللاستزادة ينظر حسن منديل حسن العكيلي،التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ط1، دجلة، بغداد، 2014م، ص47- 48.

3- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط07، دت، ص155.

وقد كانت الكوفة مهجر الكثير من الصّحابة، فقد ازدهر فيها الفقه وكثرت فيها رواية الأشعار والأخبار، على أنّ أهم ما يميّزها أنّها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن ومنها تخرّج ثلاثة من القرّاء السّبعة، عاصم، حمزة، والكسائي.

ونحسب أنّ القراءات هي الّتي طبعت المدرسة الكوفية بطابعها في كثير من نواحي النّشاط العقلي وخاصة بالنحو.

ومن هنا نستطيع أن نفهم ما يقرره مؤرّخو النّحو من أنّ الكوفة توسعت في الرّواية وبأنّها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامّة بحيث تستخرج منه القاعدة الّتي تراها صالحة للاستعمال في حين كانت البصرة تتشدّد في التوصّل إلى القاعدة من الأمثلة الكثيرة وكانت تعتبر الأمثلة الأخرى شواذًا عن القاعدة.[1]

على أنّه من العلم أن نقول إن النّحو الكوفي بدأ بظهور أبي جعفر الرؤاسي وقد تتلمذ له الكسائي والفراء، وقد ذكر أبو البركات الأنباري أنّ له "كتاب الفيصل" وكان ثعلب قد أشار إلى أنّه أوّل كتاب في نحو الكوفيين و"كتاب التّصغير" وكتاب "معاني القرآن" وأشار ابن النّديم أن هذا الكتاب كان يروى إلى أيّامه وكتاب "الوقف والابتداء". وجاء في سيرة أبي جعفر أنّه قال: أرسل إليّ الخليل بن أحمد يطلب كتابي فبعثت إليه فقرأه ووضع كتابه.[2]

2. أعلام مدرسة الكوفة:

وفي ما يلي، سيرة مختصرة لأهم| أعلام المدرسة الكوفية الأوائل:

- **الرؤاسي:** هو أبو جعفر محمد بن الحسن، مولى محمد بن كعب القرطبي نشأ بالكوفة وورد البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من علماء الطا|بقة الثانية البصرية ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنّحو مع عمه معاذ وغيره، ثم صنف كتاب

1- ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1980م، ص89-90.

2- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط01، 1987م، ص32.

"الفيصل" في النّحو، فإلى الرّؤاسي يرجع بدء النّحو في الكوفة دراسة وتأليفًا، وكتابه أوّل مُؤلَّف في النّحو بالكوفة، توفّي بالكوفة في عصر الرشيد.

– **معاذ الهراء:** وهو أبو مسلم، لقّب بالهراء لبيعه الثياب الهروية، وهو عم الرؤاسي ومولى القرطبي أيضا، أقام بالكوفة واشتغل مع ابن أخيه في النحو، غير أنّ ولوعه بالأبنية غلب عليه حتّى عدّه المؤرخون واضع الصّرف، ولم يوقف له على مصنّف، عَمَّر طويلاً، توفي بالكوفة سنة (187هـ)..[1]

– **الكسائي:** هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد من أهل باحشما.[2] دخل الكوفة وهو غلام وأدب ولد الرّشيد[3]، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء وكان أحد أئمّة القراء السّبعة، وكان قد قرأ على حمزة الزيات وأقرأ بقراءته ببغداد، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها النّاس، وقال ابن الأنباري: مات الكسائي سنة اثنين وثمانين ومائة (182هـ). وقال أحمد بن كامل القاضي: مات الكسائي بالري سنة تسعة وثمانين ومائة (189هـ).[4]

– **الفراء:** هو أبو زكرياء يحي بن زياد مولى بني أسد لُقّب بالفرّاء لأنه كان " يفري الكلام"، ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقّى عن الكسائي وغيره، وتبحّر في علوم متنوّعة حتّى قيل فيه: "الفرّاء أمير المؤمنين في النّحو"[5]، نزل بغداد وأملى بها كتبه في معاني

1– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط02، دت، ص115.

2– باحمشا، بسكون الميم قرية بين أوارا والحظيرة.

3– ينظر: أبو بكر بن محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، مصر، ط02، دت، ص 127.

4– ينظر: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1998م، ص 66–72.

5– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص119.

القرآن وعلومه، وللفرّاء تصانيف منها معاني القرآن، توفّي الفراء سنة (207هـ-822م) بطريق مكة.[1]

- **الأحمر:** هو أبو الحسن علي بن الحسن المعروف بالأحمر كان جنديًّا من رجال النوبة على باب الرشيد ثم سمت نفسه للعلم، عُدَّ في أصحاب الكسائي، كان الأحمر يقظًا فطنا فأجاد التّعلم والتّعليم، حتى بَزَّ أصحاب الكسائي وتبوأ مكانته وقد أملى شواهد نحوية واجتمع عليه الناس، وصنف كتاب "التّصريف"، مات بطريق الحج (194هـ).[2]

- **ثعلب:** هو أبو العباس أحمد بن يحي بن يزيد المعروف بثعلب، ولد ببغداد في مائتين للهجرة وبها نشأ، درس القرآن والتّفسير والحديث، تصدّر للتدريس على مذهب الكسائي والفرّاء في الوقت الّذي اشتدّت فيه المنافسة بين البصريين والكوفيين، فكان المبرّد على رأس المدرسة البصرية وثعلب على رأس المدرسة الكوفية، صنّف كتبًا منها: قواعد الشّعر، مجالس ثعلب، الفصيح، حدّ النحو...، كانت وفاته على إثر صدمة دابة لم يَسمع حوافرها وراءه لضعف سمعه.[3]

هؤلاء هم أشهر روّاد مدرسة الكوفة، إضافة إلى رواد آخرين مثل: هشام الضّرير اللّحياني، الطُّوال وغيرهم...

ثانيا: مفهوم النحو والتيسير:

لا مراء أنّ اللّغة العربيّة حققت تطورًا كبيرًا يتماشى وتطوّرات العصر وما يشهد لها على ذلك تلك الدّراسات المتعاقبة لعلومها وعلى اختلاف فروعها وما خلّفته من مؤلفات يصعب حصرها مما زادها أهمّية وقيمة لدى مستعمليها، بيد أنّ هذا التطور لم يمنعها من الاتّصاف بالتّعقيد والصّعوبة، لاسيما علم النّحو الّذي يشكل عائقا وحجرًا أمام الدّارسين

1- ينظر: خضر موسى محمد محمود، النحو والنحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط01 2003م، ص100-101.

2- ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص118-119.

3- ينظر: صلاح راوي، النحو العربي نشأته وتطوره، مدرسة رجالة، دار غريب، القاهرة، دط، 2003م، ص408-410.

لصعوبة مسائله ودقّة قواعده، فكثرت الشّكاوي وارتفعت أصوات تنادي بتيسيره وتسهيله ممّا دفع بعض الدّارسين من أهل النّحو ولا سيما المحدثين منهم للبحث عن طرق لتيسير النّحو وتسهيله حتّى يتمكّن دارسه من فهمه والتّعمّق فيه، وذلك لتسهيل وتبسيط قواعده حتى تكون أسهل وأبسط من صورتها الأولى.

1. مفهوم النحو:

أ- **لغة:** جاء في لسان العرب: النّحو: القصدُ والطّريق، يكون ظرفًا ويكون اسمًا، نحاه ينحو وينحاه نحوًا وانتحاه، ونحو العربية منه، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك قصدت قصدًا، ثم خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.[1]

وجاء في مقاييس اللّغة: " النّون والحاء والواو كلمة تدل على قصد ونحوت نحوه ولذلك سُمّي نحو الكلام، لأنّه يقصد به أطول الكلام فيتكلّم على حسب ما كان العرب تتكلّم به .[2]

كما جاء في المعجم الوسيط: النّحو القصد يقال نحوت نحوه قصدت قصده، والطّريق والجهة والمثل والمقدار والنّوع (ج) أنحاء ونحو وعلم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابًا وبناءً.(النّحوي) العالم بالنحو (ج) نحويون.[3]

وهكذا فإنّ ما نخلص إليه من هذه التّعريفات أنّ النّحو هو القصد إلى جهة كلام العرب وانتحاء طريقتهم في الكلام، كما يعبّر النّحو عن الطريق والجهة.

ب-**اصطلاحا:** للنّحو تعريفات عديدة في بطون الكتب، وذلك لأنّ النّحاة لم يتّفقوا على حد واحد له. ومن هذه التعريفات نذكر: تعريف ابن السراج (ت 316هـ) للنّحو بقوله: "إنما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، ط03، 1414هـ/1993م، ج15، ص309-310.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1399هـ/1979م ص403.

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة- مصر، دط، دت، ج02، ص908.

من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا على الغرض الّذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة باستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل رفع، والمفعول نصب، وأنّ الفعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قاع وباع".[1]

إذًا فالمقصود من كلام ابن السرّاج هو أنّ النّحو هو السّبيل والوسيلة المثلى للوصول إلى لغة العرب الأقحاح، وذلك عن طريق استقراء كلام المتقدّمين منهم، يشمل في ذلك الحركات الإعرابية، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وكذا الهيئات التّعريفية كالإعلال والإبدال، وغير ذلك.

أما إبراهيم مصطفى فعرفه بقوله : "قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتّى تتّسق العبارات ويمكن أن تؤدّي معناها".[2]

وقد قصد إبراهيم مصطفى هنا بأنّ النحو عبارة على جملة من القواعد المتسلسلة والمتناسقة الّتي تعمل على ربط الكلام بعضه ببعض، كما يهتمّ في تركيبها مع الجمل معنى ذلك أنّه يعنى بدراسة الكلمة داخل النّسق اللّغوي، وما ينتج عن ذلك من معان جديدة ومكتسبة، فالكلمة عندما تكون منعزلة تكتفي بالدّلالة المعجمية فقط، أمّا في حال التركيب فإنها تكتسب معانيَ جديدة.

ومما سبق نستنتج بأنّ النّحو هو العلم الذي يضبط الجمل والتراكيب على ما تقتضيه أنظمتنا التركيبية العربيّة أي على ما كانت العرب تتكلّم وتُعبّر.

2. مفهوم التّيسير:

أ- **لغة:** جاء في لسان العرب: "يسر: اليسر: اللّين والانقياد يكون ذلك للإنسان والفرس، وقد يسر ييسر وياسره: لاينه".[3]

1- أبو بكر محمد السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، ج01 1417ه/1996م، ص35.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، مصر، ط02، 1413ه/1992م، ص17.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج05، ص295،296 (مادة يسر)

وياسره: أي ساهله، وفي قوله تعالى: ﴿فإنّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا﴾[1]، واليسر ضد العسر، أراد أنّه سهل سمح قليل التّشديد،[2]

كما جاء في المعجم الوسيط: " يَسَرَ الشّيء، يَسْراً: سَهُلَ وأَمْكَنَ وانقاد، يُقَالَ يَسَرَ الإنسان والفرس، والحامل سَهُلَ ولادتها وله في الأمر يسراً: جعله له ميسورًا: سهلًا حاضراً... والتيسّر الشّيء السّهلُ وتيسّر للقتال وغيرها ويقال تَيسَّر له كذا: تهيّأ"[3].

من خلال ما سبق من تعريفات لمصطلح التّيسير نجدها في أغلبها قد دلّت على اللين والانقياد والتّسهيل أي على السهولة واليُسْرِ.

ب-**اصطلاحا:** يعتبر التّيسير من المصطلحات الّتي شاعت في العصر الحديث، كما يعدّ سمة هذا العصر في الدّراسات النّحوية وقد تباينت آراء النّحاة والدّارسين وتعريفاتهم لهذا المصطلح ومن هذه التّعريفات نجد: تعريف مهدي المخزومي إذ يقول: «فالتّيسير إذن ليس اختصارًا ولا حذفًا للشّروح والتّعليقات ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو يُيَسِّرُ للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، ولن يكون التّيسير وافيًا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدّرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل».[4]

إذن فالتّيسير حسب رأي **مهدي المخزومي** ليس اختصارًا ولا حذفًا بل هو إعادة النّظر في المسائل النّحوية ومحاولة تبسيطها وتسهيلها للدّارسين، ولا يكون إلّا بتحقيق هاتين الخطوتين:

- **الأولى:** أن نخلّص الدّرس النّحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل؛ هو منهج الفلسفة الّذي جلب معه إلى هذا الدّرس فكرة العامل.

1- سورة الشرح, الآيتان (5-6).

2- ابن منظور، لسان العرب، ج05، ص297.

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج02، ص1065.

4- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط02، 1406هـ/1986م، ص 15.

- **الثانية:** أنّ نحدّد موضوع الدّرس اللّغوي ونعيّن نقطة البدء به ليكون الدّارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه.[1]

بمعنى أنّ التّيسير في نظر **المخزومي** يكون بإصلاح منظومة الدّرس النّحوي وموضوعاته وتخليصه ممّا علق به من شوائب وفلسفة حملتها له فكرة العامل فزادت من تعقيده وصعوبته؛ أي بمعنى أنّ التّيسير هو " تقديم النّحو مبرّأً من العلل والتّفريعات والتّأويلات سهلَ التّناول قريب المأخذ من أذهان المتعلّمين".[2]

كما يعتبر **أحمد عبد الستار الجواري** ممن يميلون إلى إصلاح النّحو وتيسيره والتّيسير عنده:« يعني التّسهيل والاختصار وتذليل الصّعب من مباحث النّحو وتمهيد الوعر من مسالكه».[3] فالتيسير عند الجواري يدلّ على اليسر والسّهولة والتّبسيط في قواعد النّحو وتسهيل فهمها على المتلقي.

ويذهب **أحمد مكي الأنصاري** إلى أنّ التّيسير هو «اختيار أنسب الآراء وأيسرها على الدّارسين والمتعلمين».[4]

والتّيسير عند **شوقي ضيف** هو: «إعادة تنسيق أبواب النّحو وإلغاء بعضها ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة هو أساس التّيسير».[5]

إذن فالتيسير عند **شوقي ضيف** يتمثل في إعادة ترتيب الأبواب النّحوية وكذا تقديم مادّة النّحو للمتعلم بصورة سهلة ومبسّطة، حتّى يستطيع استيعابها وفهمها بكلّ سهولة ويسر.

1- المرجع السّابق، ص16.

2- حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة، عمان، الأردن ط01، 2014م، ص104.

3- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد- العراق، دط 1404هـ/1984م، ص15.

4- سلمان عباس عيد، الفكر النحوي عند اللسانين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01 1437هـ/2016م، ص42.

5- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط06، دت، ص4-5.

ومنه يتبيّن لنا بأنّ التّيسير حركة تجديديّة تحاول وضع منهج بسيط خال من الاختلافات والصّعوبات بلغة تناسب العصر الحديث، وينطوي تحت هذا المفهوم كلّ ما يعبّر عن التّيسير والتّبسيط من تسهيل المناهج واستخدام الطّرق التّربوية والتّدريسية الّتي تساعد الطّالب على التّمكن من المسائل النّحوية، وهذه الحركة ترتبط بمعايير المقولات العربيّة لا تتجاوزها قيد أنملة.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك مصطلحات تتقارب من مفهوم التّيسير أو ربّما قصد بها التّيسير مثل:

- **الإحياء:** لعلّ أوّل من دعا إلى التّيسير مستعملًا مصطلح الإحياء هو **إبراهيم مصطفى** من خلال كتابه" إحياء النحو" سنة 1937م، والّذي يعدّ أول كتاب ظهر في العصر الحديث لنقد نظريات النّحو التّقليدية، وقد بيّن المؤلّف معنى الإحياء الّذي يقصده في عنوان الكتاب، إذ يقول في هذا الصّدد: "أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحوي للّغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النّحو وأبدّلهم منه أصولاً سهلةً يسيرة تقرّبهم من العربيّة وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه وأساليبها.[2] أي أنّه قصد به التّخلّي عن النّظريات الّتي قام عليها النّحو التقليدي، كنظرية العامل والمعمول أملاً في أن يرفع الإصر عن المتعلمين وتقريب المادة اللغوية إلى أذهانهم بكلّ سهولة ويسر.
- **التّبسيط:** فهو مرادف مصطلح (التيسير) عند أكثر أصحاب التّيسير، يتناول أساليب تدريس العربية وهو لا يمس بجوهر اللّغة ولا يخلّ بحكم من أحكامها وفي الوقت ذاته ييسّر أمر تعلّم اللّغة ويخفّف من حدّة المشكلات اللّغوية الأخرى الّتي لا يستطيع تيسيرها الآن.[3]

1- ينظر: سلمان عباس عيد، تقديم الفكر النحوي عند اللسانين العرب، ص42.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص13.

3- حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص102.

كذلك مصطلح التّبسيط لم يخرج عن الّسبل المقترحة لتيسير النّحو والّتي تدلّ على مراد الباحثين عن طريق إزالة التّعقيد الموجود في النّحو العربي وعرضه بصورة مبسّطة لا غموض فيها.

- **التّجديد:** هو اتّجاه يدعو إلى تجاوز فكرة التّيسير إلى أبعد من ذلك للوصول إلى تغيير في المنهج والإتيان بنحو جديد، ولا يعني دائما: الانسلاخ من القديم والعزوف عنه برمّته، بل هو محاولة لتفسير القديم تفسيرًا جديدًا يلائم العصر ويُبقي على القديم، وهذا ما فعله **الجواري** وغيره من أصحاب التّيسير.[1] كما ارتبط مصطلح التّجديد بالانصراف عن نظريّة العامل وإعادة تنسيق أبواب النحو ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة لها فضلاً عن حذف زوائد كثيرة في النّحو مع منع التّأويل في الصّيغ والعبارات، وقد تمثّل ذلك في كتاب " تجديد النحو" **لشوقي ضيف** والّذي يعدّ استمرارًا لعمله في تحقيق كتاب" الرد على النّحاة" بعد أن استلهم ضرورة التّطوير في الدّرس النّحوي ومنهجه كما دعا إلى التّخلّص من نظرية العامل أو التّخفيف منها إذا لم يتم إلغاء هذه النّظريّة.[2]

لذا يمكن القول بأنّ مصطلح التّجديد قد ارتبط بالحذف والاختصار والإلغاء مع إعادة النّظر في المنظومة النّحوية القديمة وتقريبها إلى أذهان المتعلمين.

- **الإصلاح:** ورد هذا المصطلح في ثنايا العديد من الدّراسات النّحوية مطلع القرن العشرين، وقد ارتبط عند بعض النّحاة بالتّغيير والحذف وإعادة عرض النّحو عرضًا حديثًا بعيدًا عن المتون النّحوية، كما جاء في التّحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية " **لرفاعة الطهطاوي** الّذي بدأ ما يسمّى بحركة إصلاح الكتاب النّحوي في العصر الحديث.[3]

1- المرجع السابق، ص101.

2- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ص11-43.

3- ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط01 1406هـ/1986م، ص87.

بالإضافة إلى أنّ هناك مصطلحات أخرى كالتّسهيل والتّحديث والتّوضيح والتّقريب والتّطوير والتّهذيب وغيرها من المصطلحات الّتي ملأت بطون الكتب والمؤلّفات النّحوية ورغم تنّوعها وتعدّدها إلّا أنّها تصبّ في مفهوم واحد ألا وهو التّيسير النحوي، فهي جميعها تهدف إلى تقريب المادّة النّحوية إلى أذهان الناشئة المتعلمين.

وبعد التّمهيد لمصطلح التّيسير والمصطلحات المقاربة له، لابدّ لنا من أن نقف على مفهوم التّمييز بين نوعين من النّحو: النّحو العلمي والنّحو التعليمي، " **فالنّحو العلمي:** يقوم على نظريّة لغويّة تنشد الدّقّة في الوصف والتّفسير، وتتّخذ لتحقيق هذا الهدف أدقّ المناهج، فهو نحو تخصّصي ينبغي أن يكون عميقًا مجردًا يُدرس لذاته وتلك طبيعته أمّا **النّحو التعليمي:** فيُمثّل المستوى الوظيفي النّافع لتقويم اللّسان وسلامة الخطاب وأداء الغرض وترجمة الحاجة، فهو يركّز على ما يحتاجه المتعلّم فيختار المادّة المناسبة من مجموع ما يقدّمه النّحو العلمي مع تكييفها تكييفًا محكمًا طبقًا لأهداف التّعليم وظروف العمليّة التّعليمية. فالنّحو التّربوي يقوم على أسس لغويّة ونفسيّة وتربويّة وليس مجرد تلخيص للنّحو العلمي، فعلى هذا المستوى ينبغي أن تنصب جهود التّيسير والتّبسيط.[1]

3. دواعي التيسير النحوي:

مما أجمع عليه كثير من النّحاة والباحثين في مجال الدّراسات النّحوية على وجه الخصوص أنّ فكرة التّيسير قد باتت ضروريّة، وذلك بسبب صعوبة النّحو على النّاشئة المتعلّمين وضعف التّحصيل فيه، لذا فقد ظهرت مؤلّفات عديدة تسعى إلى إعادة تشكيل النّحو العربي في حُلّة جديدة يفترض أنّها ميسّرة وخالية من التّعقيد، وقد ثبتت ضرورة التّيسير للعوامل التالية:

أ- **العَرْضُ الجديدُ للنَّحْو العربي:** لقد رفض الميسّرون طريقة العرض لمادّة النّحو العربي القديم لفقدانها الأسس العلمية الّتي ينبغي أن يتّصف بها، إذ اتّفق المحدثون أنّ

1- جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ط01، 2013م، ص30.

التّأليف النّحوي عند القدماء لم يكن مبنيًّا على أسس منهجيّة، يقول **فاضل السامرائي:** «إنّ فكرة التّنسيق في ترتيب الموضوعات في المؤلّفات النّحوية الّتي ظهرت في القرن الرّابع الهجري ولم تكن قبل هذا القرن واضحةً، وبالنّسبة للزّمخشري(ت 385هـ) نجد أنّه لأوّل مرّة يعرض منهجه في التّأليف في مقدّمة كتاب (المفصل) ما لم نعهده عند المؤلّفين السّابقين».[1]

وحين جاء ابن مالك (672هـ) أعطى التّأليف النّحوي منهجًا جديدًا باتّباع فكرة التّحقيق والتّجرد عن المذهبية لتظهر بذلك سمة جديدة في التّأليف النّحوي، تلك الطريقة التي تمسّك بها فيما بعد نحاة القرن الثّامن كابن حيان (645هـ) وابن هشام (761هـ) لذلك ترى **الدّكتورة خديجة الحديثي** أنّ التّأليف النّحوي في زمان ابن مالك قد استقرّ ورافق ذلك ترتيب في الموضوعات والأبواب، وبهذا يتبيّن أنّ سمة التّأليف عند النّحاة القدماء كانت متغيّرة مما أفقدت المنهج النّحوي الغرض المبني على أسس ثابتة، إذ إنّ النّحاة ظلّوا في حركة دائبة لتطوير مناهج التّأليف النّحوي ولا سيما في التّبويب سواء أكانت تلك الحركة تسير باتّجاهات صحيحة مفضية إلى نتائج متقدّمة أو أنّها كانت تسير في اتّجاهات تجريبيّة.

بناءً على هذا أصبح المنهج النّحوي القديم معقّدًا يدور حول التّعليل والتّأويل والتّفريع حتّى غابت القاعدة النّحوية في متاهات كلامية وفلسفية يصعب انتشالها للدارس وسط هذا الرّكام الهائل من التّعقيد.

مما دفع الميسرين بالدّعوة إلى عرض النّحو عرضًا يسهّل فهمه للدّارس يقول عبد **الجبار القزاز:** «التّيسير يعني عرضًا جديدًا للدّراسة اللّغوية وإصلاحًا شاملًا لمنهجها من غير أن يمسّ ذلك أصول اللغة»[2]

1- سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص43.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص44.

ب- **تنقية النّحو من المؤثّرات الخارجيّة:** بعد أن يتم عرض النّحو عرضًا جديدًا تأتي مرحلة ضروريّة وهي تخليص النّحو العربي من المؤثّرات الفلسفية ولا سيما في الحقب المتأخّرة إذ أنّ الدّرس النّحوي عند المتأخّرين شهِدَ إيغالاً في جانب التّطبيقات العقليّة في كلّ ميادين النّحو وأصوله ومنها الجانب العقلي، حيث غاصت أبحاثهم في البحث العقلي المجرّد كما ازدحمت أبحاثهم بالمصطلحات المنطقية والأصولية.[1]

بناءً على هذا يكون المنهج النّحوي الجديد سهل التّناول قريبًا من عقول الدّارسين، إذ يمكن فهم القاعدة النّحوية بشكل يسير بعيد عن الفلسفة العقلية الّتي شتّتت تلك القواعد في افتراضات ترهق ذهن المتعلّم في تحصيلها.

ج- **نُفُورُ الطّلبة من دراسة النّحو العربي:** من الأسباب الدّاعية إلى تيسير النّحو العربي أيضًا نفور المعلّمين والمتعلّمين على حدّ سواء من صعوبة النّحو وكثرة أبوابه وتفريعاته والّتي أضحت ترهق كاهل متذوّقيه، وهذا ما جعل التّيسير ضرورة حتميّة، حيث لاحظ **إبراهيم مصطفى** خلال اتّصاله بدراسة النّحو في مختلف المعاهد التي دَرّس فيها بمصر، حيث يقول: «ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة هي التَّبَرُّمُ بالنّحو والضّجر بقواعده وضيق الصّدر بتحصيله على أنّ ذلك من داء النّحو قديمًا، ولأجله ألّف التّسهيل والتّوضيح والتّقريب واصطنع النّظم لحفظ ضوابطه وتقييد شوارده».[2] فما يمكن فهمه من خلال ما طرحه **إبراهيم مصطفى** هو استغلاق الدّرس النّحوي وتعقّد مباحثه ونفور الدّارسين منه يعتبر من الدّوافع الدّاعية إلى التّيسير.

وقد زادت الحاجة إلى التّيسير وأصبحت مشكلة تعلّم النّحو أصعب وأخطر عند النّاشئة والمتعلّمين، وفي هذا الصّدد يقول **إبراهيم مصطفى** أيضًا «وإذا جئنا إلى مدارس الناشئين كانت المشكلة في تعليمهم النّحو أشد وأَكدَّ، فهو على ما تعلم من بُعد تناوله

1- المرجع السّابق، ص45.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص13.

وصعوبة مباحثه قد جُعل المفتاح إلى تعلم العربية وكُتب على النّاشئ أن يأخذ نصيبه منه».[1]

د- التّيسير ضرورة لحاجتنا إلى التّطور: لا تتوقف حاجتنا إلى الّتيسير عند تعقيدات النّحو وصعوبته على المُعَلّمين والمُتَعَلِمين وحسب، بل نحتاج إلى تيسير النّحو من أجل مواكبة التّطور والعصرنة وكذلك النّهوض بواقع اللّغة العربيّة لتلحق بركب الحضارة وخاصة وأنّ النّحو يعتبر بوّابة اللّغة العربيّة ومفتاحها الأساس، وفي هذا الصدد يقول **الجواري:** «أنّ الفكر الحديث بما أصاب من تطوّر يزداد يوما بعد يوم، قد جعل أسلوب التّعبير في بلبلة واضطراب فهو يومًا يجتهد ليلحق به وتارةً يقعد عن ملاحقته عجزًا أو كسلاً أو جهلًا بحقيقة أمره، ولذلك ترانا نثقف العلوم الحديثة باللّغات الأجنبية مرّة أو بالتّعبير بالعربية الفضفاضة غير الدّقيقة مرّة أخرى وعلّة هذا وذاك أنّا لا نحسن نحو العربية على حقيقته أو أنّ ما نسمّيه نحن نحو العربية ليس وافيًا بوظيفته ولا قادرًا على الوفاء بحاجتنا الفكريّة.»[2]

بمعنى أن حاجتنا إلى التيسير لا تتوقف عند صعوبة القواعد النّحوية وتعقيداتها بل تكمن حاجتنا إلى التيسير في تطوير واقع اللّغة العربية ومن ثم الفكر العربي باعتبار أنّ النّحو مفتاح العربية.

هـ- تقريب النّحو لأبناء العربية وغيرهم: كذلك من أهم دواعي التّيسير أيضا تسهيل النّحو لأبنائنا حتّى يتقوّم لسانهم وتستقيم أفكارهم ويحصل التّواصل بينهم بدقّة وإحكام وكذا تيسير العربية للرّاغبين في تعلّمهما من أبناء الشّعوب الإسلامية ليتمكنوا من أساليبها في التّعبير ويدركوا حقيقة ما يُرادُ بها من المعاني.[3]

1- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص14.

2- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص14.

3- أحمد عبد الستار الجواري، أي في تيسير تعليم النحو (مقال)، مجلة اللغة العربية، القاهرة، ج53، ص158.

من أجل هذه الدّوافع أصبح التّيسير ضرورة ملحة وحتميّة، فقامت المحاولات التّيسيرية لتسهيل قواعد النّحو ومضامينه ومناهجه، وذلك للخروج بصورة سهلة للقواعد النّحوية لتفهمها الناشئة وتستوعبها بكل سهولة ويُسْر بعيدا عن التّعقيدات الفلسفية والتّأويلات العقلية.

ثالثا: التعريف بمهدي المخزومي وكتابه:

التعريف بمهدي المخزومي:

1. حياته:

هو مهدي بن محمد الصّالح بن حسين بن محمد الّصالح آل زايد دهّام الشّهير بالمخزومي، ولد في النّجف الأشرف عام 1910م.[1] في محلّة العمارة من أسرة عربية عريقة تعرف بـ: " آل زايد دهّام"، تعود بالنّسب إلى قبيلة بني خالد وهم بطن من مخزوم، ذاق اليتم صغيرًا فقد فَقَد والده دون السنتين من عمره وفقد أمّه ولم يبلغ الخامسة فتولّى إخوته رعايته حتى كبر.

كانت دراسته الأولى في حلقات العلم بالمساجد وفيها تعلّم القراءة والكتابة وختم القرآن، ثمّ دخل مدرسة الغري الأهلية وتخرّج منها، ثم دخل المتوسّطة ولم يكمل الصّف الأوّل منها، وانحاز إلى الدّراسة القديمة ودخل حظيرة الجامع الهندي حيث أخذ يدرس المقدّمات...

وفي أكتوبر 1983م التحق بالبعثة العلميّة الأدبية بمصر ولم يكن من هؤلاء الذين يحملون الشّهادات الرّسمية، وقُبل في الجامعة على إثر اختبار أُجري له في جامعة فؤاد الأول، حيث اجتازه بتفوّق وأتمّ فيها المرحلتين الأولى والثّانية ولكنّ ظروف الحرب

1- لقد اختلفت المراجع في تحديد سنة ميلاده فقيل 1910م، وقيل 1919م، وقيل غير ذلك. ومن بين هذه المراجع: رياض يونس السّواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، طارق أمين، مجلة الحوار المتمدّن.

العالميّة أجبرته على العودة إلى وطنه العراق[1]، حيث عُيّن مدرّسًا لقواعد اللّغة العربيّة بالمدارس الثّانوية أربع سنوات كاملة.

وقد أتاحت له وزارة المعارف العراقيّة فرصة أخرى ليعود إلى القاهرة ويتلقّى دراسته في جامعتها، ففرغ من تلك الدّراسة بإعداد بحثه للماجستير ونُوقش فيه وأُجيز سنة 1951م واستمرّ بعد ذلك يُعدّ بحثه للدكتوراه فأتمّه وأجيز فيه سنة 1953م.[2]

كان موضوع بحثه الأوّل في الماجستير (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه) أعدّه بإشراف المرحوم " **إبراهيم مصطفى"** وكان موضوع بحثه في الدّكتوراه (مدرسة الكوفة النحوية ومناهجها في اللّغة العربيّة والنّحو) أعدّه بإشراف **"مصطفى السقا"**[3] وقد وُفّق **الدكتور مهدي المخزومي** في اختياره موضوعي البحثين توفيقًا كبيرًا.[4]

وفي عام 1953م عاد إلى وطنه العراق، إذ عُيّن مدرّسًا في كلّية الآداب والعلوم في بغداد وراح يلقي المحاضرات في مادّة النّحو العربي على الطلبة في هذه الكلّية وفي الوقت ذاته كان يلقي محاضرات على طلبة دار المعلمين بالعالية، ثم أُسندت إليه عمادة كلّية الآداب والعلوم في جامعة بغداد، ثم فُصل من الجامعة سنة 1963م، ليترك العراق إلى المملكة العربية السّعودية وأُسندت إليه رئاسة قسم اللّغة العربية هناك بجامعة الرّياض[5]. ولم يكن مقيّدًا بقيود المحافظة الّتي منعت غيره من التّطور الفكري.[6]حتى أحيل إلى التقاعد سنة 1981م.

1- ينظر: رياض يونس السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان – الأردن، ط1، 1415هـ/ 2009م، ص21 -23.

2- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، تصدير الأستاذ مصطفى السقا، عميد كلية الأدب بجامعة الملك سعود بالرياض، ص5.

3- المرجع نفسه, ص5-6.

4- إيمان الجباري، محاولات تيسير النحو عند مهدي المخزومي (مقال)، مجلة الذاكرة تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، المركز الجامعي بالنعامة العدد: التاسع، جوان 2017م، ص110.

5- ينظر: رياض يونس السّواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص23.

6- طارق أمين، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3866، 2012/09/30م، ص18.

أصيب بمرض تضخّم القلب الّذي أودى به يوم الجمعة 12 رمضان 1414هـ الموافق لـ: 05 مارس 1993م، ونقل جثمانه إلى النّجف حيث دفن في مقبرتها.

2. شيوخه:

تتلمذ **المخزومي** على يد العديد من الشّيوخ، حيث درس النّحو والبلاغة على الشيخ **محمد تقي صادق** والشّيخ **مهدي الظّالمي**، ودرس معالم الأصول على الشّيخ **عباس المظفر**.

درس العربية على كبار الأساتذة في مصر، أمثال: **طه حسين وعبد الوهّاب حمودة وعبد الوهّاب عزّام وأحمد أمين ويحي الخشّاب، وأمين الخولي وإبراهيم مصطفى** وغيرهم...

كما أنّه درس الفلسفة على يد الدّكتور **إبراهيم بيومي مدكور**، ودرس التّاريخ على يد الدّكتور **حسن إبراهيم حسن**.

3. تلاميذه:

تتلمذ على يد **مهدي المخزومي** باحثين ودكاترة من أبرزهم: الدّكتور **محمد خير الحلواني** من سوريا، والدكتور **مصطفى جمال الدين**(رحمهما الله)، والدّكتور **طارق عبد عون الجنابي**، والدّكتور **حاتم صالح الضّامن**، والدّكتور **سعيد جاسم الزبيدي** والدّكتور **محمد علي حمزة** وآخرون.[1]

4. آثاره (مؤلفاته):

إلى جانب كتابه الذي هو قيد الدّراسة " في النحو العربي نقد وتوجيه " له مؤلفات عديدة لها أثرها البالغ في النّحو ولها وزنها في الدّراسات الحديثة، وقد تميّزت بين كتب مطبوعة ومقالات وبحوث ومخطوطات وله قصائد وأناشيد أيضا:

1- ينظر: رياض يونس السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص21 – 26.

أ- **كتبه المطبوعة:**

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: الكتاب في الأصل رسالة ماجستير أعدّها في جامعة فؤاد الأوّل طبع مرتين.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو وهي رسالة أعدّها لنيل شهادة الدّكتوراه من جامعة فؤاد الأوّل طبعت ثلاث مرّات.
- في النّحو العربي قواعد وتطبيق، طبع مرتين.
- عبقري من البصرة، طبع ثلاث مرّات.
- الدّرس النّحوي في بغداد، طبع مرتين.
- أعلام في النّحو: عبارة عن مقالات، طبع مرّة واحدة.

ب- مقالات وبحوث:

- اللّغة العربية في مدارسنا.
- دعوة جادّة لإصلاح العربية.
- رأي في إسناد الفعل.

ت- آثاره التي اشترك فيها مع غيره:

- اشترك مع الدّكتور **علي جواد الطّاهر** والدّكتور **السّامرائي** والأستاذ **رشيد بكتاشر** في جمع وتحقيق ديوان الجوهري بأجزائه السّبعة.
- اشترك مع **الدّكتور إبراهيم السامرائي** في تحقيق كتاب "العين" بأجزائه الثّمانية.[1]

5. ثقافته النّحوية:

تبدأ ثقافة " مهدي المخزومي " من ثقافة أعلام العربية الّذين تتلمذ على يدهم في مصر بجامعة فؤاد الأوّل أمثال **طه حسين**... وغيرهم الّذين سلف ذكرهم، مع ما بينهم من اختلاف في ثقافتهم، وكانت القاهرة في تلك الأيّام قبلة طلّاب العربيّة، وفي رحاب

1- ينظر: المرجع السّابق، ص26-30.

معاهدها الّتي يُتاح للباحث فيها أن يتّصل بأعلام اللّغة على اختلاف ثقافتهم وآرائهم العرب منهم والمستشرقين وهو ما تحقّق **للمخزومي** بالفعل، وما زاد من سعة ثقافته حسن اختياره لبحثي " الماجستير " و " الدّكتوراه " إذ أتاحا له الوقوف على المنبعين الأصليين لتفسير الظّواهر اللّغوية والنّحوية.[1]

كما أتاح له البحث عن الخليل بن أحمد الفراهيدي الّذي شمل النّحو وأصوات اللّغة وعروضها والمعاجم، وهي من شأنها أن تزوّد الباحث بقدر كبير في الثّقافة اللّغوية، وحين رجع إلى العراق درّس النّحو في جامعة بغداد وهو لا يقلّ صعوبة عن دراسته، واتّصلت ثقافته بما جدّ في درس العربية من مناهج ونظريات نتيجة التّطور العلمي في أوروبا وإلى جانب هذه الثّقافة كان له اطّلاع بشكل من الأشكال على اللّسانيات الحديثة.

رابعًا: التّعريف بالكتاب " في النّحو العربي نقد وتوجيه "

أ- الوصف الخارجي:

اسم الكتاب: في النّحو العربي نقد وتوجيه.

اسم الكاتب: مهدي المخزومي.

دار النّشر: دار الرّائد العربي بيروت لبنان.

عدد الأجزاء:01

رقم الطّبعة: الطّبعة الثّانية سنة 1406هـ -1986م.

عدد الصفحات: 333.

محتوى الكتاب: كتاب في النّحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي صدّره مصطفى السقا، وقد تناول فيه المخزومي عدّة موضوعات نحوية مثل الجملة والإعراب، أصل الاشتقاق، الرفع... وقد نال عنه جائزة كأحسن كتب اللغة.[2]

1- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 6(تصدير للأستاذ مصطفى السقا).

2- لطروش الشارف، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو, قراءة في مصطلح جملة مجمع اللغة العربية، دمشق 1431هـ/2010م، ج02، ص 561.

يعتبر هذا الكتاب " في النّحو العربي نقد وتوجيه " تطويرًا جديدًا وتوجيهًا حديثًا للدّراسات النّحوية، وهو عبارة عن خطّة شاملة موفّقة من وجهة نظر الكثير لتهذيب النّحو العربي وتنقيته وإقراره على قواعد محكمة لا يتناولها التّغيير والتّبديل، وهو بمثابة الحل لكثير من المشكلات النّحوية الّتي تعترض الطّلاب أثناء دراستهم لمادّة النحو حيث لا يجدون شفاءً لما يحيك بصدورهم من شكٍّ أو تردّدٍ في قبول كلام النّحاة.

وهو بمثابة محاولة ناضجة لتيسير النّحو مرورًا بخطوتين:

الأولى: تخليص الدّرس النّحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل "منهج الفلسفة " الّذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة " العامل".

الثانية: تحديد موضوع الدّرس اللّغوي وتعيين نقطة البدء به ليكون الدّارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه.

يعتبر الكتاب عبارة عن نقد لأعمال النّحاة ومناقشة لأحكامهم الّتي أقاموها على أساس فكرة العامل.

نظّم فيه الأبواب الّتي تطرق إليها النّحاة إذ جمع الأبواب الّتي ما كان ينبغي أن تُفرّق وقد فرّقها النّحاة وفرّق الأبواب الّتي ما كان أن ينبغي أن تُجمع وقد جمعها النحاة.[1]

1- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص11-17.

الفصل الأوّل

النّحو الكوفي وحركة التَّيْسير النّحوي.

- أوّلًا: الجذور الأولى للتَّيسير النَّحوي.
- ثانيًا: ملامح التّيسير في الفكر الكوفي.
- ثالثًا: خصائص المدرسة الكوفية.
- رابعًا: الاختلاف بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة.
- خامسًا: مسائل نحوية تعكس نظرة كوفيّة تيَّسيريه.
- سادسًا: أعلام التَّيسير النّحوي في العصر الحديث المتأثرين بالفكر الكوفي.

تمهيد:

إنّ المتأمّل في أسس وأحوال المدرسة الكوفيّة يجدها في أغلبها تجنح إلى التّرخيص والاتّساع والسّهولة وكثيرًا ما تتوسّع هذه الأخيرة في تحليلها للمسائل النّحوية مما طبع الفكر النّحوي الكوفي بطابع اليسر، وهذا كلّه يعد من مظاهر الخلاف بينها وبين المدرسة البصريّة، والتي غلب عليها التّشدد والنّظرة العقليّة مما أدّى إلى ضرورة المناداة بالتّسهيل والتّيسير وقد جرت محاولات عدة في هذا الاتّجاه منذ القديم بدءًا بمحاولة خلف الأحمر، ثمّ توالت من بعده شروحات ومختصرات ومنظومات نحوية تصبّ في هذا المسعى.

ومن هذا المنطلق فإنّ فكرة التّيسير ليست وليدة العصر وإنّما أعيد إحياؤها في العصر الحديث على أيدي رواد التّيسير أمثال: **رفاعة الطهطاوي** ، **إبراهيم مصطفى**،**وشوقي ضيف**... وغيرهم، وقد كان **لمهدي المخزومي** في هذا الصدد عدّة مؤلّفات تدعو إلى التّيسير مثل:كتاب مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، وكتاب في النّحو العربي نقد وتوجيه(قيد الدّراسة)، وكتاب في النّحو العربي قواعد وتطبيق ، إضافة إلى مقالات منشورة تصب في هذا الاتّجاه.

أولا: الجذور الأولى لليتسير النحوي

أكّد النّحاة واللّغويون القدامى على ضرورة تعلّم اللّغة العربيّة عامّة والنّحو خاصّة، إيمانًا منهم أنّ حفظ اللّغة والنّحو من حفظ الدّين والقرآن الكريم، لذا حرصوا على التماس أيسر السّبل وأبسط الطّرق في تلقين النّاشئة اللّغة والنّحو، يقول الإمام أبو محمد بن حزم الأندلسي المولود في قرطبة سنة384هـ :«ولابد لطالب الحقائق... من مطالعة النّحو وبكيفية منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها.»[1]

ولذلك فإنّ فكرة التّيسير قديمة قدم النّحو ذاته فمنذ أن وضعت القواعد الأولى للنّحو تنبّه النّحاة واللّغويون والعلماء إلى ضرورة تسهيل هذه القواعد وتبسيطها حتّى يتسنى للنّاشئين والمتعلّمين أخذها واستيعابها، فانطلقوا يكتبون الشّروح والمختصرات والمنظومات في النّحو وتعدّ محاولة – **خلف الأحمر 180هـ** – أوّل هذه التّجارب في كتابه "**مقدّمة في النحو**" وقد ذكر خلف الأحمر في مقدّمته هذه أسباب تألفيه للكتاب إذ يقول: «**ولما رأيت النّحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التّطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلّغ في النّحو من المختصر والطّرق العربية والمأخذ الّذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمعنت النّظر والفكر في كتاب أؤلّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلّم عن التّطويل فعملت هذه الأوراق ولم أدع فيها أصلاً ولا أداةً ولا حجّةً ولا دلالةً إلا أمليتها فيها؛ فمن قرأها وحفظها وناظر عليها؟ علم أصول النّحو كلّه مما يُصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده أو خطبة أو رسالة إن ألّفها، وبالله التّوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل**»[2].

1–ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان– الأردن، ط1 1986م، ص54.

2–خلف الأحمر (خلف بن حيان الأحمر)، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، مكتبة لسان العرب، دمشق، ط1 1961م، ص33– 34.

ثم تتابعت المحاولات بعد انطلاقة خلف الأحمر, وهي تهدف في مجملها إلى تبسيط النّحو وتيسيره، فألّف إمام مدرسة الكوفة علي بن حمزة الكسائي المتوفّي (180هـ) كتابًا مجملا سماه "مختصر النّحو" وكذلك نجد لهشام بن معاوية المتوفّي (209هـ) وأبي عمر الجرمي المتوفّي (225هـ). "مختصر في النّحو" فكل منهما كتاب استخلص فيه بإجمال قواعد النّحو، وبالمثل كان لابن كيّسان المتوفّي(299هـ)، ولمعاصره ابن شقير "مختصر موجز في النّحو"، وكذلك لنفطويه المتوفى سنة(299هـ)، وعلى هذه الشّاكلة أخذت مختصرات النّحو ومتونه تظهر مبكّرة منذ القرن الثّاني للهجرة بغرض تيسير النّحو وتبسيطه ويظهر أنّ النحاة ظلوا لا يكتفون بالمختصرات فيه يعرضونها على النّاشئة، فقد مضوا يعرضون عليهم من علله وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة الّتي لا يحتاجونها في تصوّر قواعد النّحو الأساسيّة واستقامة ألسنتهم, ممّا جعل الجاحظ (255هـ) يتعرّض لمعلّم الصّبية أو الناشئة ناصحًا: «**أمّا النّحو فلا تُشغل قلب الّصبي منه إلا بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبته وشعر إنْ أنشدته وشيء إن وصفته، وما زاد عليه فهو مشغلة عمّا أولى به ومذهل عمّا هو أرد عليه من رواية المثل والشّاهد والخبر الصّادق والتّعبير البارع.**»[1]

وتعد ثورة ابن مضاء القرطبي (592هـ)أجرأ هذه المحاولات التّيسيرية في كتابه "الرّد على النّحاة" وفيه يهاجم قاضي القضاة بقوة "نظريّة العوامل والمعمولات في النّحو" داعيا إلى إلغائها حتّى يتخلّص النحو من كلّ ما دخل عليه من تأويل بظاهر الصّيغ العربية من علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية، إذ يقول في سطوره الأولى من مؤلّفه: «**قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأنبّه على ما أجمع على الخطأ فيه.**» وبدأ ابن مضاء بنظريّة العوامل والمعمولات ينقضها نقضًا... وواضح أنّ ثورة ابن

1-شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص13- 14.

مضاء على النّحو ومطوّلاته تفتح الأبواب لتصفيته من شوائب التّقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب الأقيسة والتّمارين غير العلمية.[1]

وهكذا جاءت هذه المحاولات وغيرها ساعية إلى تخليص النّحو من التّعقيد والتّأويل، ولقد كان لهذا الضّرب من التّفكير الفلسفي آثار بعيدة المدى إذ جرّهم إلى الاهتمام بالصّور والأشكال أكثر من عنايتهم بمعاني الكلام ووظائفه ومن ثمّ ضاع كثير من حقائق النّحو وسط هذا الزّحام من مسائل الجدل الصّوري، وهي مسائل أثقلت كاهل الدّارسين والمتعلّمين وحالت دون وقوفهم على واقع اللّغة كما جاءت على ألسنة أصحابها، لا كما رسم النحاة وأرادوا لها.[2]

ثانيا: ملامح التيسير في الفكر الكوفي :

لا نبالغ إذا قلنا بأنّ التيسير (تيسير القواعد) بدأ منذ تقعيد اللّغة وقد تجلّى هذا التّيسير بصفة واضحة في المدرسة الكوفية، فقد وسّعت هذه الأخيرة في الرّواية والسماع وعمدت في أغلب مسائلها مسلك التّرخيص والجواز وتعددت مظاهره .

إذا نظرنا للمنهج الّذي سار عليه الكوفيون في معالجة المسائل النّحوية وجدنا أنّهم أكثر انتفاعًا بالمصادر اللّغوية التي رفض البصريون كثيرًا منها؛ كما نجد أنّهم أقلّ استعمالًا لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل والاستناد إلى البراهين المنطقية والعلل الفلسفية.

وبيان ذلك أنّهم توسّعوا في السّماع، فسمعوا من القبائل الّتي أخذ عنها البصريون كما سمعوا عن قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها كالأعراب الّذين عاشوا في قرى سواد بغداد مثل أعراب الحطمية[3] وغيرهم، وكذلك قبلوا جميع ما رُوي من الشّعر وما أُثر من كلام

1-المرجع السابق، ص18- 25(بتصرف).

2-كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م، ص141.

3-الحطمية: هي قبيلة حطمة بن محارب، بطن من عبد القيس، وهي قرية على فرسخ من شرقي بغداد.

العرب، وعوّلوا على ذلك كلّه في الاستشهاد ووضع القواعد وعلى ذلك كان من الطّبيعي أن تكثر عندهم الشّواهد النّادرة والقواعد المخالفة لما تعارف عليه جمهور النّحويين.

ومن مظاهر التّوسع في السّماع عندهم أنّهم كانوا يقبلون النّصوص التي لا يعرف قائلها، ومن ثم نرى خصومهم يعيبون عليهم ذلك ويقرّون أنّ النّصّ الّذي لا يعرف قائله لا يصلح أساسًا أن يكوّن قاعدة كما لا يصلح الاستشهاد به.

كذلك من سمات مذهب الكوفيين كما ذكرنا سابقًا أنّهم كانوا أقل استعمالا لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل والاستناد إلى البراهين المنطقية والعلل الفلسفية، **ويرجع ذلك لتأثّر اتّجاههم النّحوي بمنهج الفرّاء وهو منهج مقيّد بالنّقل ويقوم على الرّواية**، ومن ثمّ كان يأخذ بروايات الأعراب الّذين لم يُدخلهم البصريون في حساب مصادرهم اللّغوية، وإذا ثبت أنّه كان يعتد بالقياس فقياسه لم يكن قياسًا فلسفيًّا كقياس البصريين الّذين تأثّروا بمنهج الفلاسفة والمتكلّمين ولكنّ قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التّطبيق، فبينما نجد البصريين يكوّنون الأصل من الأصول بعد الاستقراء الّذي يقتنعون بصحّة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه إذا توفّر فيها علّة ذلك الأصل، بينما تأثّر المذهب الكوفي بمنهج الفراء، فلم يقعوا في الأدلّة الفلسفية والبراهين العقلية وكذلك لم يلتمسوا العلل لتوضيح الظّواهر اللّغوية على نحو ما كان يفعل البصريون وإعراضهم عن اتّباع التّأويلات البعيدة الّتي يلجأ إليها البصريون في كثير من المواضع،[1] لذلك دعا أصحاب التيسير إلى الأخذ بالمنهج الكوفي لأنّه الأقرب إلى واقع اللّغة والدّرس اللّغوي الحديث.[2]

ثالثا: خصائص المدرسة الكوفيّة:

شيّدت البصرة صرح النّحو ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذّكر الحكيم ورواية الشّعر والأخبار، ورغم تأخّر ظهورها قرنًا من الزّمان مقارنة بالمدرسة البصريّة فقد نشأت في الكوفة دراسة العلوم العربية حيث عدّها كثير من القدماء والمحدثين منافسًا

1-ينظر: مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص41- 44.

2-حسن منديل حسن العكيلي، تيسير النحو المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص91.

للبصرة في هذا العلم رغم تفرّعها عنها واعتمادها عليها، حيث اختلفت عن النّحو البصري في عدّة خصائص، فمن خصائص النحو الكوفي:

– نشأت الدّراسات اللّغوية والنّحوية والصّرفية فيها بعد البصرة وقبل نشأتها في معظم الأمصار الإسلامية الأخرى بعد نشوء العلوم الدّينية وتطورها وانتشارها على يد قراء القرآن والدارسين لقراءاته وعلومه فقد اهتمت الكوفة بالعلوم الدينية منذ تأسيسها.

–الاهتمام الواسع برواية الشّعر وذلك نتيجة لتواجد القبائل العربية في الكوفة والّتي تمثّل الطّبقة العليا فيها فاهتموا برواية الشّعر وتدوينه للتغني بمفاخر الآباء والأجداد وللمناظرة والمساجلة فيما بينهم، فساهموا نتيجة اهتمامهم بالشّعر في الحفاظ على هذا التّراث الضّخم من أشعار العرب وتنميته إذ أصبح هذا الأخير عمدة الدّرس النّحوي واللّغوي.

يعدّ الكسائي وتلميذه الفرّاء من رسمَا صورته ووضعا أسسه وأصوله وجعلا له خواصًّا استقلّ بها عن النّحو البصري، حيث رتّبا مقدّماته ودقّقا في قواعده واتّخذا له الأسباب التي رفعت بنيانه، فقد وضع الكسائي أقيسة تخالف الأقيسة الّتي وضعها البصريّون وفق حدود خاصّة وشروط معيّنة في القبائل التي يؤخذ عنها، وفي المكان الّذي يُسمع من سكّانه، وفي الزمان الّذي يقف عنده الاحتجاج وينتهي به وضع القواعد والأقيسة، ويضاف إلى ذلك كلّه اتباع الكسائي مبدأ القياس على كل مسموع ومن أي قبيلة وفي أيّ بيئة إذ يقول:

إنما النّحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

– وضع مصطلحات جديدة لبعض أبواب النّحو والصّرف ومسائله على يد الفرّاء رأى أنّها أقرب دلالة على الموضوع من مصطلحات البصريين، ومن ذلك تسميتهم التمييز بالتفسير والتّبيين والصّفة بالنّعت.

– ترك القول بالتّأويل البعيد والتّفسير ممّا اضطرّ إليه البصريون عندما صادفهم بعض ما يوثق به من شواهد وعبارات فصيحة وقراءات قرآنية خارجة عن الكثير الشائع في كلام العرب مما لا يمكن الطّعن فيه.[1]

– توسّعهم في الإباحة والتّرخيص وإجازة ما لا يجيزه غيرهم من البصريين، ومن ذلك القول بجواز التعجّب من البياض والسّواد دون غيرهما من الألوان: فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التّعجب من البياض والسّواد خاصّة من بين سائر الألوان نحو أن تقول هذا الثوب ما أبيضه وهذا الشعر ما أسوده واحتجوا بقول الشاعر:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم بسربال طباخ

وجه الاحتجاج أنّه قال أبيضهم وإذا جاز لك في (أفعلهم) جاز في (ما أفعله) و(أفعل به) لأنّهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.[2]

– قولهم بتقسيمات جديدة في بعض موضوعات النّحو والصّرف وأبوابهما ومن ذلك عدهم أقسام الكلم ثلاثة الاسم والفعل والأداة، بينما عند البصريين الاسم والفعل والحرف .

– مخالفتهم بعض الأصول النّحوية، إذ أجازوا مجيء أسماء وأفعال منصوبة ولا ناصب لها وجمعوها تحت مصطلح الخلاف أو الصرف، وأجازوا حذف الفاعل وغير ذلك من الآراء الكوفية .

– امتازت المدرسة الكوفية بطوابع ثلاثة أرساها الفرّاء وهي طابع الاتّساع في الرّواية والاتّساع في القياس, وطابع الاتّساع في المخالفة في بعض المصطلحات النّحوية وما يتّصل بها من عوامل.[3]

1– ينظر: خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة والمدارس والخصائص، ص252.

2– ينظر: التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، الجزائر، دط، دت، ص95.

3– ينظر: خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة المدارس الخصائص، ص254.

رابعًا: الاختلاف بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:

من الفروق الأساسية بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين ما يلي :

– أنّ الكوفيين كانوا يعتدّون بالمثال الواحد أو يعممون الظّاهرة الفردية ويقيسون عليها وهذا ما كان الكسائي يأخذ به، بينما يرتّب البصري مختلف الصّيغ والأبنية الّتي رآها تشترك في ملاك واحد فيجمع ما تشابه منها في إطار واحد يفرّق بعضها من بعض في ضوء ما يدركه من ملاك عقلي عام.

– أنّ الأمثلة في النّحو البصري توضع لتلائم الأصول الموضوعة بحيث إذا اصطدم بأصل منها فزع إلى التّأويل والتّأويل البعيد فإن خضع له وإلاّ وصفه بالّشذوذ أو النّدرة أو التّخطئة أحيانا، أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيّروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة، والفرق بين المذهبين– من هذه الوجهة الخاصة – عظيم جدًّا لأن البصري لا يزال بالمسائل يخضعها لتأويلاته، فإن خضعت له قبلها وإلا رماها بالشذوذ، أو خطّأها وخطّأ قائليها، بينما يتقبل الكوفي هذه المسائل إذا سمعها من أعراب يثق بفصاحتهم، ثمّ يعيد النظر في الأصول الّتي سبق أن توصّل إليها والقواعد التي سبق أن استنبطها.

– وأنّ نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطّبيعة اللّغوية، ويمتازون بفهم العربية فهمًا لا يقوم على افتراضات وتكّهنات أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق لكنه يقوم على تذوّق اللغة وحسّ بطبيعتها، وهم لذلك أقدر من البصريين على تطوير المعاني الطّبيعية وأصدق منهم تفسيرا لظواهر التّركيب.[1]

والجدول الآتي يوضّح الاختلاف في بعض المسائل النّحوية بين المدرستين؛ البصرية والكوفية بحسب ورودها في كتاب "الإنصاف" مع بيان وجه الخلاف فيما بينها:[2]

1– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص454–462.

2– صلاح الراوي, النحو العربي نشأته تطوره مدارسه، ص422.

الرقم	المسألة	البصريون	الكوفيون
01	اشتقاق الاسم	من السمو	من الوسم
02	إعراب الأسماء	من مكان واحد	من مكانين
03	الألف والواو و الياء في التثنيه والجمع	حروف إعراب	علامات إعراب
04	المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة	لا يجمع بالواو والنون	يجوز جمعه بالواو والنون
05	رافع المبتدأ والخبر	المبتدأ يرفع بالابتداء والخبر يُرفع بالمبتدأ	المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ
06	الخبر إذا كان اسما محضا	لا يتضمن ضميرا	يتضمن ضميرا
07	تقديم الخبر عن المبتدأ	يجوز	لا يجوز
08	العامل في خبر (إن)	(إن) نفسها	باقٍ على رفعه قبل دخولها

من خلال الجدول المُوَضِّح لبعض المسائل الخلافية بين المدرستين يظهر التّمايز بينهما في تعليلهم للظّواهر والمسائل النّحوية، إذ يميل البصريون إلى التأويل والتقدير العقلي بينما يسلك الكوفيون مسلك اليسر والتّجاوز أي الدراسة الوصفية للغة.

والجدول الآتي يوضّح بعض المصطلحات الكوفية وما يقابلها عند البصريين[1].

مصطلحات كوفية	مصطلحات بصرية
الفعل الدائم	اسم الفاعل
المكنى أو الكناية	الضمير
المجهول	ضمير الشأن
العماد	ضمير الفصل
الصفة أو المحل	الظرف
الترجمة	البدل
التفسير	التمييز
(لا) التبرئة	(لا) النافية للجنس
النعت	الصفة
عطف النسق	العطف

خامسا: مسائل نحوية تعكس نظرة كوفيّة تيسيرية:

إنّ المتتبّع لنظرة الكوفيين في تفسير أغلب المسائل النّحوية يرى أنّها نظرة وصفية قريبة من واقع اللّغة، فالنّحو الكوفي يميل وينادي بعدم التّوغّل في التّأويلات العقلية والفلسفية في دراسة اللّغة والنّحو، ومن المسائل النّحوية الكوفية الّتي تعكس نظرة تيسيريّة نذكر:

1. **مسألة ترافع المبتدأ والخبر:** ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو: " زيد أخوك" و" عمرو غلامك"، واحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ المبتدأ يُرفع بالخبر والخبر يُرفع بالمبتدأ؛ لأنّا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتمّ الكلام إلّا بهما؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه.[2]

1- المرجع السابق، ص436 .

2- ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ، دار الفكر، دط، دت، ج1، ص44.

يظهر من تعليل الكوفيين لترافع المبتدأ والخبر أنّه وصفيّ(على الظّاهر) قريب إلى واقع اللّغة؛ إذ أنّهم غالبا يسلكون مسلك اليسر والتّسهيل ولا يعتمدون على ما لا يمكن ملاحظته في الشّكل الخارجي للجملة، حيث إنّ الابتداء الّذي يقول به البصريون يعتمد على التّأويل غير الظّاهر وهو مسلك يعتبره الكوفيون بعيد عن اللّغة، بينما القول بأنّهما يترافعان أسهل وأيسر ويجعل كلاً منهما–المبتدأ والخبر– بنفس المنزلة والأهمّيّة فلا وجود لأحدهما دون الآخر وهّذا أمر يجعلهما يفعلان في بعضهما ما يفعل كلّ واحد في الآخر(فهما يترافعان).

2. مسألة إعراب فعل الأمر: ذهب الكوفيون على أن فعل الأمر معرب مجزوم فهو مقتطع من المضارع المجزوم، وذهب البصريون إلى أنّه مبني على السّكون، ويحتجّ الكوفيون بأن قالوا: «إنّما قلنا إنّه معرب مجزوم لأنّ الأصل في الأمر للمواجهة في نحو "أفعل، لتفعل" كقولهم في الأمر للغائب ليفعل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.[1] ، وكذلك قول الشاعر:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضى حوائج المسلمين[2]

واحتج الكوفيون كذلك في قولهم أنّه معرب بالجزم، كما لو كان في حرف المضارعة كقولك: "لتضرب يا زيد، وليضرب عمرو" ، ولا إشكال في أنّ كل واحد منهما أمر فإذا كان أحد الأمرين معربا، كان الآخر كذلك.[3] ففعل الأمر عند الكوفيين هو مقتطع من المضارع المجزوم وأصل (افعل)،(لتفعل) حذفت منه لام الأمر وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال على ألسنة النّاس ودورانه في كلامهم ومن الإجحاف والتّعسير أن يُفرد له قسم خاص وحكم خاص وهو في الأصل مقتطع من المضارع فمن باب أولى أن يكون معربًا مثل أصله وهذا الرأي صورة أخرى لجنوح هذه المدرسة إلى التّساهل والبقاء ضمن التّسير المبني على الظّاهر.

1- سورة يونس، الآية 58.

2- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج 2، ص524-525.

3- أحمد مكي الأنصاري، أبي البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، ، 1396هـ/1976م، ص176-177.

3. مسألة العوامل المعنوية: عند البصريين العوامل المعنوية اثنان هما (عامل الابتداء، عامل رفع الفعل المضارع)، أما عند الكوفيين فهي كثيرة منها:

– الإسناد: عند هشام بن معاوية الضّرير؛ قال به في تعليل رفع الفاعل وعنده إنّما ارتفع بالإسناد، وبما أنّ الفعل مسند إليه كان مقتضيًا فيه الرفع.

– الفاعليّة: عند خلف الأحمر؛ وهي رافع الفاعل عنده، وهي تلبس الفاعل بالفعل، أو إسناد الفعل إلى الفاعل.

– المفعولية: كما يقول أبو البركات بن الأنباري والسيوطي أو كونه مفعولا، كما يقول الرّضي، وهي عامل النّصب في المفعول به عند خلف.

– التجرّد: تجرد الفعل المضارع من النّاصب والجازم فالكوفيون يقولون: إنّ الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النواصب والجوازم.

– الخلاف: هو مصطلح كوفي خالص رغم أنه كما يقول المخزومي: تصيّدوه من كلام الخليل.[1]

فهذه العوامل المعنويّة الّتي اختصّ بها الكوفيون إنّما تُعبّر عن التّوسّع والتّيسير فوظيفة الفاعل مثلاً هي ذات شأن تستحقّ أن تكون عاملاً معنويًّا في رفع الفاعل.

4. مسألة العطف على الضمير المخفوض: ذهب الكوفيون على أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد" واحتجوا بأن قالوا: الدّليل على أنّه يجوز أنه قد جاء ذلك في التّنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا**﴾[2] بخفض(الأرحامِ) وهي قراءة أحد القراء السّبعة – وهو حمزة الزيات وقراءة إبراهيم النّخعي وقتادة ويحي بن وثّاب وطلحة بن مصرف ولأعمش ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث – بينما يرفض البصريون ذلك كله وأنّه لا يجوز.[3]

وفي هذه المسألة أيضا يظهر توسّع وتساهل الكوفيين وهي صورة أخرى من صور التّيسير والتّسهيل الّتي طبعت الفكر النّحوي الكوفي .

1- ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص292- 293.

2- سورة النساء, الآية 01.

3- أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج2، ص463.

وكذلك من بعض المسائل النّحوية الّتي وقع فيها التّيسير والتّسهيل والجواز من المدرسة الكوفية عكس المدرسة البصرية مسألة الكسائي النّحوية وهي جواز أن يعمل الفعل المتعدّي إلى واحد في الاسم وفي ضميره، ولا يستلزم ذلك عنده ما يستلزمه عند المتكلّمين من القول بتأثير معلولين بعلّة واحدة، فهو ينصب (زيدًا) في قولهم (زيدًا ضربتُه) بالفعل الّذي بعده، لا بفعل محذوف مفسر، والفعل الظّاهر عنده يكون ناصبًا (زيدًا)، وضميره، ولا يهمّه أن يؤدّي ذلك إلى الاعتراض عليه بتعديه الفعل إلى اثنين، مع أنّه لا يتعدى بنفسه عند البصريين إلّا إلى مفعول واحد[1].

وقد يتصوّر فعلا ولا فاعل له كما هو معروف من مذهبه، فقد كان يذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وعلى ذلك لا يحتاج إلى تقدير الفاعل أو تأويله في أوّل الفعلين المتنازعين عند إعمال الثاني[2].

ومن مسائل الكسائي أيضا جواز إضافة "حيث" إلى المفرد قياسًا مستشهدا بقول الشاعر، وهو ما أنشده ابن الأعرابي:[3]

ونطعنهم حيث الحُبَى بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ ليُّ العمائم.

واختلف البصريون والكوفيون في عدّة مسائل إعرابية، يرى البصريون بعدم جوازها، بينما أجازها الكوفيون.

فالبصريون لا يجيزون العطف على الضّمير المتّصل، باختيار الكلام إلاّ على قبح في ضرورة الشّعر، واحتجوا بأنْ قالوا: «إنّما قلنا لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتصل، وذلك لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مقدّرًا في الفعل أو ملفوظًا به، فإنْ كان مقدّرًا فيه نحو "قام وزيد" فكأنّه قد عطف اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو: "قمت وزيد" فالتّاء

1- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر، عمان.1987م، ص34- 35.

2- المرجع نفسه، ص35.

3- المرجع نفسه، ص35-36.

تنزل بمنزلة الجزء من الفعل فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز»[1]

أمّا الكوفيون فيجوّزون العطف نحو: "قمت وزيد" والدّليل أنّه جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[2] فعطف هو على الضمير المرفوع المستكن في "استوى" في المعنى فاستوى جبريل ومحمد ﷺ بالأفق الأعلى، وهو مصطلح الشمس فدل على جوازه[3].

ومن بين المسائل أيضا التي لا تقل أهمية عن سابقاتها وهي المسائل التي تتصل ببناء الجملة وترتيب أجزائها:

1. يرى البصريون عدم جواز تقديم خبر "ما زال" وما في معناها ومن أخواتها وقال الكوفيون بجواز ذلك، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها.

2. يرى البصريون عدم جواز تقديم معمول ما بعد (ما) النّافية عليها، وقد أجازه الكوفيون محتجين بالقياس.

3. يرى البصريون عدم جواز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر على كل حال ويجوز هذا العطف عند الكوفيين .

4. يرى البصريون عدم جواز تقديم معمولات: عليك ودونك وعندك في الإغراء، ويرى الكوفيون جواز تقديم المعمول.

5. يرى البصريون عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر، ويرى الكوفيون جواز ذلك في ضرورة الشّعر، واحتجوا بالمسموع من أشعار العرب.

1- نصر الدين الشيخ بوهني، الإعراب في العربية بين الإبقاء والإلغاء، دار الراية، عمان- الأردن، ط1، 2014م ص151.

2- سورة النجم، الآية (6-7).

3- نصر الدين الشيخ بوهني، الإعراب في العربية بين الإبقاء والإلغاء، ص151.

6. يرى أكثر البصريين أنه لا يجوز تقديم التّمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصّرفًا، ويرى بعض الكوفيين جواز ذلك،[1] ووافقهم المازني والمبرّد من البصريين، واحتج الكوفيون بالنقل والقياس.

إنّ كلّ هذه المسائل الّتي طبعها الجواز والتّساهل والإباحة وعدم التّشدّد والتِماس والتماس العذر إن صحّ التّعبير إنّما يدلّ على قاعدة مبدئيّة عند الكوفيين وهي الجواز والقبول ولو كان المسموع شاهدًا واحدًا ولو كان شاذًّا أو ضرورة شعريّة إنّما يقنّن عندهم ويصبح قاعدة يُبنى عليها، بل إنّ هذا الشّاهد قد يكون من تلقاء أنفسهم لا أصل له كما يذكر الدّارسون.

سادسا: أعلام التّيسير النحوي في العصر الحديث المتأثّرين بالفكر الكوفي:

لقد نشطت حركة تيسير النّحو في العصر الحديث، فأقبل كثير من دعاة التّيسير على التّأليف في هذا الصّدد، مدفوعين بمتغيّر طارئ هو اللّسانيات الوصفيّة مستأنسين بالفكر الكوفي الّذي يتقاطع مع اللسانيات الوصفيّة ويجنح إلى التّسهيل والتّوسّع والبعد عن التّأويل والتّقدير والتّعليل كلّما وجد إلى ذلك سبيلاً، وقد لقيت هذه المحاولات استحسانًا وقبولاً من طرف الكثيرين ومن أبرز دعاة التّيسير هؤلاء نذكر:

1- إبراهيم مصطفى: صاحب كتاب إحياء النحو، " وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النّحو التقليدية وأوّل محاولة رصينة للتّجديد "[2]

وقد ذكر في كتابه هذا جملة من الآراء التّيسيرية وأنكر على المدرسة البصريّة احتكامهم إلى الفلسفة والعامل **وقد أيد في كتابه هذا رأي المدرسة الكوفية** إذ يقول: «... ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللّغة، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب ومناقشة في الآراء والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها؛ على أن الكوفيين لا يغفلونها ولا

1- ينظر إبراهيم السامرائي ، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 62 - 70.

2- ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1 1406هـ/ 1986م، ص99.

يأبون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعا.»[1] وكذلك يقول: « إنّ النّحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام بأوضاعه المختلفة.»[2]

02- شوقي ضيف: كان الباعث الأساسي في اهتمامه بتيسير النّحو، تحقيقه كتاب ابن مضاء القرطبي " الرّد على النّحاة " حيث يقول في هذا الصّدد: «كان نشري لكتاب الرّد على النّحاة لابن مضاء القرطبي سنة 1947م باعثًا لي – منذ تحقيقه – على التّفكير في تجديد النّحو بعرضه عرضًا حديثًا على أسس قويمة تصفّيه وتروّقه وتجعله داني القطوف للناشئة»[3]

كما تجدر الإشارة أن له كتابان قد دعا فيهما إلى تيسير النّحو العربي هما: " تجديد النحو "، " وتيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده "، ولتحقيق فكرة التيسير النحوي اعتمد شوقي ضيف على جملة من الأسس في كتابه " تجديد النحو " نذكر منها:

أ- إعادة تنسيق أبواب النحو والاستغناء على طائفة منها بردّ أمثالها إلى الأبواب الباقية حتى لا يتشتت فكر درّاس النّحو في كثرة الأبواب التي توهن قواه العقلية.

ب- إلغاء الإعرابين: التّقديري والمحلّي في المفردات والجمل.

ج- أنْ لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحّة نطقها.

د- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض الأبواب.

هـ- حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو تعرض فيه دون حاجة.

و- زيادة إضافات لأبواب ضرورية، وإضافات فرعية تتخلل الكتاب لتمثل الصياغة العربية وأوضاعها.[4]

1- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، مصر – القاهرة، دط، دت، ص32.

2- المرجع نفسه، ص36.

3- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 3.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص 4-5.

وقد أيد شوقي ضيف المدرسة الكوفية في كثير من المسائل النحوية إذ يقول: «**وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين في كتب الناشئة تيسيرا عليهم في الفهم» في صدد الحديث عن إعراب الاسم الذي يلي "ما".**[1] **كما أيّدهم في موقفهم من كان وأخواتها** حيث اعتبرها كبقيّة الأفعال(لازمة) الاسم المرفوع الّذي يليها فاعل(وهو اسمها عند البصريين)، والاسم المنصوب اعتبره حالاً(وهو خبرها عند البصريين)، وما يرجّح رأي الكوفيين هذا حسب شوقي ضيف أنّ كان وأخواتها تأتي لازمة فتقول: "كان الأمر"أي:"حدث"، وفي حال حذفها يتحول الاسمان بعدها إلى مبتدأ وخبر، وهذا رأي حسبه أقرب للعقل والذّهن والمنطق[2].

03- أحمد عبد الستار الجواري: صاحب كتاب "نحو التّيسير"، وقد انتقد فيه مبالغة النّحويين في الاهتمام بالتّقدير والعوامل وما يتبع ذلك من تكلّف في التّأويل وتعسّف في التّقدير وغلبة المنطق، كما دعا إلى إعادة استخلاص القواعد النّحوية من النّصوص الموجودة بين أيدينا من عصور الاستشهاد الّتي أقرّها النّحويون.[3] وإلى جانب كتابه " نحو التّيسير" كانت للجواري مؤلّفات أخرى، مثل كتاب " نحو الفعل " و " نحو القرآن " و " نحو المعاني "، أما الآراء التيسيرية التي جاء بها فنذكر منها:

أ- أن يدرس النحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها، حيث جعلتها أخلاطا مجمّعة ملفّقة لا تحقق غرضها ولا تبلغ غايتها.

ب- تفهّم أصول النّحو، وربطها بأساليب البحث العلمي، ووصلها بطرق التّفكير المألوفة حتّى لا يبقى مادّة غريبة تنبو عن الأذواق.

1- ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص97.

2- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص12-13.

3- ينظر: عبد الغني أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة – مصر، دط، 1990م ص13.

ج- صرف العناية إلى القرآن الكريم في الاستشهاد واستنباط القواعد النحوية، باعتبار أسلوبه السّهل السّلس والّذي بفضله يكون النّحو أقرب إلى الأذهان.

د- إعداد المدرّسين والمعلّمين المتخصّصين إعدادًا يشمل معرفة واعية بالنّحو، حتّى لا يبقى النّحو مادة غريبة عن الأفكار فلا تستسيغها ولا تهضمها ولا تنتفع بها.

هـ- تحديد معنى النّحو وفهمه مع الغوص في معانيه.

و- تجريد النحو مما شابه من شوائب جرّها إليه المنطق والفلسفة، فلا مكان لها في نحو اللّغة ولا طائل منها في إتقان التّعبير أو غيره.

ز- وصل الإعراب بالمعاني، باعتباره سبيلاً من سبل إظهارها وإيضاحها، قصد الإفصاح الواضح عمّا يقصد إليه المتكلم.

ح- إلغاء نظرية العامل والّتي لا فائدة للمتخصصين للبحث فيها.[1]

وقد أيد الجواري الفكر النحوي الكوفي إذ نجده يقول في الحديث عن تسمية "الخفض": «**وهذه التّسمية خاصّة بنحاة الكوفة أمّا البصريون فيقولون الجر، ولعلّ الكوفيين أكثر توفيقًا في هذه التّسمية وأقرب إلى الصّواب لأنّ قولهم الخفض في هذه الحالة إنما يقابلون به الرّفع**»[2]

4. **عباس حسن:** من أبرز دعاة التّيسير في العصر الحديث، له كتابان " النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغوية" و" اللغة والنحو بين القديم والحديث"، سعى إلى تيسير النّحو وتذليل صعابه، حيث يقول: «هذا ما حاولت جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتي فقد مددت يدي لهذه المهمّة الجليلة وتقدّمت لها رابط الجأش، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصليّة ومضانّها الوافية الوثيقة، وضممت لها مظاهر في عصرنا من كتب وبحوث وأطلت الوقوف عند هذه وتلك، أُديم النّظر وأجيل الفكر وأعتصر أطيب ما فيها، حتى انتهيت إلى

1- للاطلاع أكثر ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص6-9.

2- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص96.

خطة جديدة تجمع مزاياهما وتسلم من شوائبهما»[1] كما قام بتحديد مشاكل النّحو وتحديد أبعادها والأسباب الّتي أدّت إليها، ثمّ بعد ذلك نادى لمعالجتها وإصلاحها، وذلك في قوله: «أن تمتد إليه الأيدي البارّة القوية متماثلة في تخليصه ممّا شابه متعاونة على إنقاذه ممّا أصابه.»[2]

- أما آراؤه التّيسيرية الّتي دعا إلى تجسيدها فنذكر منها ما يلي:

أ- تحديد مشكلات النّحو ومحاولة معالجتها وإصلاحها، وإعادة النّظر في بعض القضايا النّحوية كقضية العامل والعلل والقياس.

ب- الأخذ بالآراء النّحوية الميسّرة والبعيدة عن التقيد مع اعتماده في غالب الأحيان على الأخذ بالكثير ونبذ الشّاذ والنادر.

ج- الدعوة إلى اعتبار القرآن الكريم مثلاً لغويًّا أسمى والمرجع الوحيد الذي تستنبط منه القواعد النحوية.[3]

5. **إبراهيم السامرائي:** صاحب كتاب " النّحو العربي نقد وبناء " ويعتبر من دعاة التّيسير البارزين في العصر الحديث، أما آراؤه التيسيرية فنسردها كالآتي:[4]

أ- الأخذ بالمنهج الوصفي في دراسته للغة لأن النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة والمنطوق بها يتناول الكلمة وصورتها والضّوابط التي تظهر في آخرها.

ب- ترك التّعليل؛ لأنّه أبعد النحو عن طبيعته الأصلية والّتي تتمثل في وصف الكلام من ناحية بناء الكلمة وبناء الجملة.

ت- الدّعوة إلى تجديد أبواب النحو وتنسيقها وتنظيمها.

1- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة العلمية المتجددة، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، دت، ج 1، ص 5.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ج1، ص 4.

3- ينظر، المرجع نفسه ج1، ص4-11.

4- ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت – لبنان، ط1، 1968م، ص 62-68.

6. **مصطفى جواد: دعا إلى تبني النّحو الكوفي، لأنّه يراه أيسر وأسهل وأقرب إلى الفهم من النّحو البصري**، كما يعلل **مصطفى جواد** بأنّ الصّعوبة الّتي تميّز بها النّحو قد جاءت من تشدد البصريين في النّحو، إذا يقول: «إن اختيار المذهب البصري في النّحو والصرف كان من أسباب استصعاب الدّراسة النّحوية والدّراسة الصّرفية ومن البواعث على النّفور من اللّغة العربية، وذلك لتشدّد هذا المذهب وميله إلى الإشكال وكثرة التّأويل والتّعليل.»[1] كما أشار إلى أنّ الجمود وعدم التّطور من صفات النّحو العربي إلّا ما شذّ أو ما ندر ويعني بالجمود اتّباع قدماء النّحويين في سرد القواعد وإيرادها من غير عرضها على القرآن الكريم، وكلام العرب وشعرهم والتزام أقوالهم، وأنّ إصلاح النّحو يتحقّق في تقليل القواعد، وانتقاء الشّواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي ثم من نثر العرب ومن شعرهم الجاهلي الصّحيح، كما أشار إلى بعض أبواب النحو التي يمكن الاستغناء عنها طلبًا للتّيسير والتّجديد.[2]

7. **عبده الراجحي:** يشير في كتابه " النّحو العربي والدّرس الحديث " إلى أنّنا في حاجة ماسّة للبحث في منهج النّحويين والبحث عن منهج نحوي جديد، وأنّ الّذي لا شكّ فيه أنّ رفض الجديد من منطلق الجهل به شيء لا يقبله العلم ولا تقبله الطّبيعة الإنسانية، كما ناقش في الكتاب ملابسات نشأة النّحو العربي واختلاطه بالفقه والأصول، ثم يعرض موقف المنهج الوصفي من هذا النّحو، كما أفرد فصلا لقضية صلة النّحو بالمنطق الأرسطي، ثم عرض أصول نظرية النّحو التّوليدي وطريقتها في التحليل ثم للجوانب التّحويلية في النّحو العربي.[3] كما يقول: « أخذت أصول المنهج الوصفي تتطور وتزدهر... وجعلت قواعده تستقر باعتباره الوسيلة العلمية الصحيحة لدراسة الظواهر اللغوية كما هي.»[4]

1- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، بغداد- العراق، ط2، 1965م، ص10-11.

2- ينظر: مصطفى جواد، وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، مقال، مجمع اللغة العربية، دمشق ج01، المجلد32. 1957م، ص143-144.

3- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، دط، 1997م، ص5-6.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص109.

8. **تمام حسّان:** يعدّ تمام حسّان من دعاة التّيسير المحدثين وقد دعا إلى تيسير النّحو من خلال كتابه " العربية بين المعيارية والوصفية " و " اللّغة العربية معناها ومبناها "، كما أنّ تمام حسان يؤيّد في كتابه ابن مضاء في رفضه للعامل ويرى أنّ المقصود من أي حركة إعرابية هو ربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، والشّرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات والأبواب.[1] وقد اتبع المنهج الوصفي في دراسته للغة في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، والّذي يعد أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني.[2] كما يرى أن "التّعليق" هو الفكرة المركزية في النّحو العربي وأنّ فهم "التّعليق" على وجه صحيح يقضي على العوامل النّحوية، والتّعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق ويفسّر العلاقات بينها بصورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التّحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النحوية.[3] ويقول تمام حسان عن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جيّدة لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللّغة يقوم على جمع اللّغة وروايتها، ثم ملاحظة المادّة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللّغوي السليم.[4]

هؤلاء هم أهم رواد التيسير في العصر الحديث وقد كان لكتبهم في تيسير النحو الأثر البارز في الساحة اللّغويّة العربيّة كما أنّ هناك روادًا آخرين يمكن الإشارة إليهم:

أ- **رفاعة رافع الطهطاوي** : صاحب كتاب التحفة المكتبية لتقريب اللّغة العربية وهو أول محاولة للمحدثين لتيسير النّحو وعرضه على النّاشئة بأسلوب جديد يختلف عمّا كان عليه في الأزهر الشّريف.[5]

1- ينظر، تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط04، 2000م، ص49.

2- ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط04، 2000م، ص10.

3- ينظر، المرجع نفسه، ص189.

4- المرجع نفسه، ص28.

5- محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى المعاصرة قضايا ومشكلات، دار الآفاق العربية، القاهرة - مصر، ط1 1432هـ/2008م، ص132.

ب- مصطفى الغلاييني: في كتابه " جامع دروس العربية" جمع فيه دقائق النّحو والصرف مع وضوح القاعدة والاهتمام بالشّاهد وإسقاط الشّواذ والتّعليلات الّتي علقت بأحكام التّقعيد.[1]

ج- **حسين المرصفي:** صاحب كتاب " الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" ويعتبر الكتاب كأول محاولة لعلاج مشكلة تعليم اللّغة العربية في المراحل العليا.[2]

د- **أحمد محمد المرصفي:** صاحب كتاب" تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" وفي هذا الكتاب بعض سمات التّيسير على مستوى الشكل والمضمون.[3]

في آخر هذا العنصر نستطيع القول بأنّ التّيسيريين العرب يتبنّون الكثير من الأفكار الكوفيّة إمّا بشكل صريح في بعض المسائل النّحويّة الواضحة كالأخذ برأيهم في بعض المصطلحات والآراء النّحويّة كقضيّة الخفض في مقابل الرّفع أو موقفهم من بعض المواضيع الخاصّة كمساندتهم في الموقف من كان وأخواتها، وإمّا الالتقاء في بعض المبادئ العامّة كوجوب تبنّي المنهج الوصفي والبعد عن التّعقيد والتّأويل والتّقدير والتّأويل وتبنّي التّيسير والتّسهيل والتّوسّع والتّساهل وعدم التّضييق.

خلاصـة الفصـــل:

ما يمكن قوله في نهاية الفصل إنّ فكرة التّيسير ليست وليدة العصر فجذورها ممتدّة في التّراث حيث تميّزت المدرسة الكوفيّة بسمات التّيسير مثل التّوسّع والتّجاوز والتّساهل والبعد عن التّعقيد والتّأويل والتّعليل والاعتماد على الظّاهر، حيث يمكن القول بأنّها كانت تقارب مسائل اللّغة والنّحو بنظرة وصفيّة واضحة، وتوسّعها هذا هو في اعتقادنا يتقاطع مع نظرة لسانيات دي سوسير للّغة نظرة وصفيّة صرفة دون تمييز بين فصيح وعامّي فوظيفتها الوصف فقط لا إصدار الأحكام، وهذا ما فعلته المدرسة الكوفيّة تقريبًا فجمعت من اللّغة كلّ

1- ينظر: حسن منديل حسن العكيلي، تيسير النحو المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص144، 145.

2- ينظر: ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م، جدارا للكتاب العالمي، عمان – الأردن، ط1، 1929هـ/2008م، ص220.

3- ينظر: يوسف حسن السحيمات، حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2004م، ص54.

شاردة وواردة دون معيار واضح يضبط ما يُجمع، كما نشير إلى تبرّم كثير من النّحاة واللّغويين القدماء من التّعسّف في بعض المسائل النّحويّة، كالجاحظ وابن مضّاء وخلف الأحمر وغيرهم، ولقد وجد دعاة التيسير العرب في العصر الحديث ضالّتهم في مبادئ الفكر النّحوي الكوفي الّذي اعتبره الكثير منهم نقطة انطلاق، مدفوعين كما ذكرنا بمناهج اللسانيات الحديثة وتبرّم النّاشئة من صعوبة قواعد النّحو، فحاول هؤلاء تشخيص مشكلات النّحو وتقديم حلول لها لتكون قريبة من الأذهان، وقد أعادوا بمحاولاتهم هذه بعث الحياة في الدّرس النّحوي من جديد وأبعدوه عن الجمود والجفاء الّذي لازمه قرون عديدة، هذا وسيبقى موضوع التّيسير محط اهتمام المتخصّصين من دارسي النحو والحريصين عليه.

الفصل الثّاني:

دراسة وصفية تحليلية لكتاب في النّحو العربي نقد وتوجيه

أوّلًا: تيسير النّحو عند المخزومي.

ثانيًا: منهج المخزومي في تيسير النّحو .

ثالثًا: أهم المسائل النّحوية الّتي تناولها مهدي المخزومي في كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه" متأثّرًا بالمدرسة الكوفية.

تمهيد :

ما هو متعارف عليه بين النّحاة والدّارسين أنّ قواعد اللّغة العربيّة متعدّدة ومتشعّبة، ومبنيّة في تشعّبها وتعددها على أسس منطقية وفلسفية وصعوبة النّحو العربي أمر يكاد يتّفق عليه جميع المشتغلين بالنّحو وتعليم اللّغة العربيّة .

لهذا عزم مهدي المخزومي من خلال كتابه في النّحو العربي نقد وتوجيه أن يذلّل هذه الصّعوبات الّتي تعيق النّاشئة على فهم القواعد النّحوية، وأكّد مهدي المخزومي في كتابه النّحو العربي نقد وتوجيه أنّ الدّرس النّحوي يعالج موضوعين مهمّين لا ينبغي لدارس النّحو أن يفرّط فيهما.

- **الموضوع الأول:** الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها وما يطرأ على أجزائها من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار.

- **الموضوع الثاني:** ما يعرض للجملة من معان عامّة تؤدّيها أدوات التّعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتّوكيد وأدواته والنّفي وأدواته والاستفهام وأدواته وغيرها من المعاني العامّة الّتي يُعبّر عنها بالأدوات والّتي تمليها على المتكلّمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول.[1]

وسنتناول في هذا الفصل دراسة كتاب المخزومي سالف الذّكر دراسة وصفيّة تحليليّة من خلال الحديث عن نظرة المخزومي لتيسير النّحو كما بيّنها في هذا الكتاب ومنهجه المتّبع لتحقيق ذلك، كما سنبيّن مدى تأثّره بالفكر النّحوي الكوفي من خلال تسليط الضّوء على المسائل النّحويّة الّتي وردت في هذا الكتاب منتهجًا في مقاربتها رأي الكوفيين.

1- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص17- 18.

أولا: تيسير النّحو عند المخزومي:

تميّزت قراءة **المخزومي** للتّراث العربي بالنّقد مع تقديم البديل للعديد من مشكلات النّحو، حيث إنّ قراءته لم تكن قراءة استهلاكية يعيد فيها ما درسه السّابقون من علماء النّحو خاصّة، لذلك وصفه أغلب الباحثين الّذين كتبوا عن جهوده بأنّه: صاحب مشروع جعله من كبار المجدّدين في الدّرس النحوي، وذلك بما وضعه من دراسات في هذا الموضوع ولاسيما في كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه"، و"في النحو العربي قواعد وتطبيق"،[1] كما يمكن الإشارة إلى أن **المخزومي** قد استوعب نظرية النّحو العربي في أربعة كتب، وهما الكتابان السّالف ذكرهما إضافة إلى كتاب مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو وكتاب الدرس النّحوي في بغداد، لذلك كان لجهوده أهمّية بالغة ومكانة مرموقة في الدّراسات العربية، لأنّها صدرت عن متمرّس بدراسة النحو وتعليمه لعقود طويلة، وعندما نريد أن نبرّر حقيقة التّيسير عند المخزومي وتميّزه، نجده يرد فشل المحاولات التّيسيرية الّتي سبقته إلى اهتمامها بإصلاح مظهر النّحو وإهمالها لإعادة صياغة القواعد والأمثلة وتحديد موضوعات النّحو كما أنّ أصحابها ظنوا التّيسير اختصارًا وحذفًا للشّروح ليس إلا، والأمر ليس كذلك، فالتّيسير عند المخزومي هو: «**عرض جديد لموضوعات النّحو ييسّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها**».[2] وحين تناول **المخزومي** الدّرس النّحوي في العصر الحديث والّذي غلب عليه التّطور في كل مناحي الحياة أشار إلى أنّ المحدثين أخذوا يعيدون النّظر في النّحو ليتلاءم مع حال العربيّة الّتي طالها التّطور هي أيضا.

ومن هنا يتبيّن أنّ المخزومي أقام تيسير النّحو على منهج متكامل يتمثّل في مراجعة الموروث النّحوي وتخليصه من أثار المنطق اليوناني الّذي يقوم بالدّرجة الأولى على نظريّة العامل.

1- عبد المجيد عيساني ، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008م, ص215.

2- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15

وقد عالج الدّرس النّحوي عند **المخزومي** موضوع الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث أجزائها وما يعرض لهذه الأجزاء من تقديم وتأخير وإظهار وإضمار، وكذلك ما يعرض للجملة من معان تؤدّيها أدوات تتّصل بها كالتّوكيد والنّفي والاستفهام وغيرها، و**المخزومي** يرى أنّ تيسير النّحو عملية مركّبة تستلزم مراجعة مناهج الدّراسة النّحوية عند أئمّة النّحاة لما اختلط بها من مناهج دخيلة عن اللّغة لأنّها تعتبر العقبة الأولى في فهم النّحو وكذا تحديد موضوع الدّراسة اللّغوية لكي تثمر جهود التّيسير، إمّا أن تترك المناهج كما هي والاهتمام باختصار الموضوعات من طرف الميسّرين، وأنّ هذا الأمر به تعثرات وصعوبات تعرقل الوصول إلى النّتائج المرجوّة.

ومن هذا المنطلق يتمظهر لنا وضع **المخزومي** كتابيه "في تيسير النحو" إذ كان الهدف منهما هو تجديد موضوعات النّحو بما يناسب النّاشئة حتّى يسهل فهمها واستيعابها وتوظيفها في الحياة اليومية، وما جعل المخزومي يأخذ بالجملة كدرس للنّحو هو انصراف النّحاة القدماء إلى نظرية العامل وهو منوال خاطئ كان لابدّ من تصحيحه حسب رأي **المخزومي** ثم إنّ اعتبار الجملة درسًا للنّحو يجعل الباحث يهتم بتأليف الكلام دون النّظر إلى المواقع الإعرابية للكلم، وحتّى يؤكد رفضه للمنهج الشّكلي في الدرس النّحوي اهتم بدراسة الأساليب التّعبيرية، والمعاني التي تعرض للجمل.[1]»

ثانيا: منهج المخزومي في تسيير النحو

يمكن أن نلخّص نظرية مهدي المخزومي ومنهجه التّيسيري في النّقاط التّالية:

1- الدّعوة إلى إلغاء القياس النّحوي والعلل والعامل النّحوي وما نتج عنه من أبواب، كباب التّنازع والاشتغال والإعراب التّقديري والمحلّي وإلغاء العامل، أهمّ أساسيات منهج التّيسير النحوي عنده، كما رفض المعيارية الّتي تتمثل مظاهرها في تقرير القواعد النّحوية تقريرا يقوم

1- المرجع السابق، ص15، 16.

على مبدأ الحكم على المتكلّم بالخطأ والصّواب كما دعا إلى قيام الدّراسة النّحوية على المنهج الوصفي، وذلك بتتبع ظواهر اللّغة العربية ووصفها بناءً على الإعراب لذلك أعاد تصنيف الأدوات على أساس معانيها، فجمع مثلًا بين الأدوات (ما، أنْ، أنّ)، لأنّه يُتوصّل بهما إلى الوصل بين شيئين لا صلة بينهما، فسمّاهما أدوات الوصل.

3- نادى بإحياء الدّرس النّحوي الخليلي الّذي يعنى بمستويات تحليل الكلام، بدءا بالدّراسة الصّوتية ثم تليها دراسة صرفية للكلمات ثم بعد ذلك الدّراسة النّحوية, وقد تناول في دراسته مخارج الحروف وصفاتها وما نتج عن ذلك من مظاهر لغوية كالإبدال والإدغام والصحّة والإعلال...[1]

4- تنظيم الأبواب النحوية وإعادة تصنيف الموضوعات من أجل تسيير النّحو على المتعلمين.

5- قام بتقسيم الكلمة والّتي ابتدأ بها دراسة النّحو إلى أربعة أقسام **القسم الأوّل هو: الفعل** الّذي ذكرت علامته، وهو ثلاثة أقسام: ماض (بناء فعل) ومضارع (بناء يفعل)، وفعل دائم (بناء فاعل) وأدرج فعل الأمر ضمن قسم أبنية أخرى للأفعال الشّاذّة وذهب إلى ما سمّاه البصريون أسماءً ليست سوى أفعالاً شذّت وبقيت على تلك الحال فلم تتطور، **والنّوع الثّاني من أقسام الكلمة هو الاسم** الّذي عرّفه وذكر علاماته وما يتميز به عن الأقسام الأخرى كالتّأنيث والتّذكير والإفراد والتّثنية والجمع والتّعريف والّتنكير، **والقسم الثّالث هو الأداة** الّتي تعني ما أراد به البصريون حروف المعاني، **والقسم الرّابع هو الكناية** الّتي جمع تحت بابها أنواعًا من الكلمات كالضّمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها.[2]

1- مهدي المخزومي، في النّحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص3 إلى19.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص21 -63.

6- قام بتقسيم الكلمات من حيث إعرابها وبنائها إلى معرب والّذي يعدّ طائفة من الأسماء والمبني وهو جميع الأدوات والأفعال بما في ذلك الفعل المضارع، وقام بتقديم تفسير لتغير الحركات للفعل المضارع على غرار اختلاف دلالته على الزّمن، فإذا سبقته أدوات دالّة على الاستقبال أو الحاضر "أدوات نصب المضارع" ، وإذا تقدّمته (لم، لما) دلّ على وقوع الحدث في الزّمن الماضي ومن الأفعال المبنيّة الأفعال الخمسة، فالنّون الّتي تلحق بها في حالة الرّفع هي وسيلة للحفاظ على التثنية والجمع، أمّا حذفها في حالة الجزم فينفي فائدة النون وعمل حالة النّصب على الجزم.[1]

7- اتّخذ المخزومي من الإعراب بيانًا للمعاني الوظيفية الّتي تؤدّيها الكلمات في الجمل والجمل في الكلام وجعل علاماته الإعرابية علمًا على المعاني، وجعل الكسرة والضّمّة علمًا على تلك المعاني، فالضّمّة علم على الإسناد والكسرة علم على الإضافة، أمّا الواو في جمع المذكر والألف في المثنى فهي ضّمّة ممطولة، والياء هي كذلك كسرة ممطولة، أمّا الفتحة فليست على معنى غير أنّها تدل في بعض المنصوبات أنّها متعلّقات الفعل كالحال والتمييز والمفعول، والمثنّى الّذي تأتي الألف المبنية لتثنيته وليست علامة رفعه، إذ لو رفع بالضّمة لزالت الألف وفي حالة خفضه دلّت الفتحة على ألف الاثنين قبلها أمّا جمع المذكّر السّالم فعلامته في الجمع هي الواو وليست للنّصب علامة خاصّة، وتبقى الضّمّة في جمع المؤنث السالم علم للإسناد والكسرة علم الإضافة.[2]

أما التوابع فقد حصرها في ثلاثة أنواع، النّعت والخبر والبيان (عطف البيان)، وأنكر النعت السّببي وأعربه تبعا لمجاورته ما قبله، كما أخرج العطف من التوابع، وجعله شريكًا لما قبله في الحكم (إسنادًا أو إضافة)، أمّا الممنوع من الصّرف فيخفض بالفتحة لا بالكسرة لئلا

1- مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص137-138.

2- ينظر: نعمة رحيم العزاوي، أعلام نجفيون، جمعية منتدى النشر، النجف، ط1، 1431هـ، 2010م، ص96.

يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، وهو أمر ظنّي محتمل أحيانًا لا دائما ولكنّه عدّه علّة بنى عليها رأيه.[1]

8- جعل الجملة هي موضوع الدّرس النّحوي، وهي عنده مركّب إسنادي طرفاه المسند إليه والمسند وهي ثلاثة أنواع: **أوّلها الجملة الفعلية الّتي يكون فيها المسند فعلًا** (ما دل على التّغير والتجدد)، **وثاني أنواعها الجملة الاسمية التي يكون فيها المسند دالًّا على الدّوام وثالثها الجملة الظّرفية الّتي يكون فيها المسند ظرفًا أو مضافًا إليه بالأداة** (مجرورا بالحرف) نحو: "أمامك عقبات، في الدّار رجل، وليس النداء عند المخزومي جملة، بل هو مركّب إسناديّ.

9- جعل الفاعل ونائبه في درجة واحدة تحت موضوع الوظائف النّحوية، وألغى باب نائب الفاعل، وأجاز إمكانية تقدّم الفاعل أو نائبه على الفعل مثل: (تقدم زيد) و (زيد تقدم) هما جملتان تقدم الفاعل في الثانية وتأخر في الأولى.

10- دعا المخزومي إلى عدم تقدير الفعل في الجمل التي يضمر فيها، لأنّ سياق الكلام يغني عن ذلك في أساليب الإغراء والتحذير، وفي الجمل الّتي يقع فيها المصدر في سياق الأمر والدّعاء نحو(سقيًا) و(صبرًا) و(حمدًا) و(شكرًا) وفي الشّرط حين يضمر الفعل[2]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ**﴾[3].

11- سمّى كان وأخواتها أفعال الوجود وأعرب المنصوب بعدها حالًا.

12- وضع المخزومي مصطلحات للنّحو منها الجديد، وأغلبها تراثيّة مستمدّة من النّحو الكوفي خاصة.

1- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص66،77.

2- المرجع نفسه، ص233.

3- سورة التوبة، الآية 06.

13- اهتم بدراسة الأساليب اللّغوية، وذهب إلى أن علمي النّحو والبيان علم واحد غير أنّ النّحاة أهملوا دراسة هذه الأساليب وتركوا ما هو اختصاصهم لعلماء البلاغة، وقد درس كل تلك الأساليب تحت باب واحد سمّاه باب أساليب التّعبير، وتناول فيه التوكيد، النفي التعجب القصر، النداء، الاستثناء ...

14- ختم الدّرس النحوي بالتّطبيق الإعرابي لتوظيف ما قرّره في نظريته النحوية.

15- اعتبر مهدي المخزومي منهج الكوفيين أيسر المناهج في الدّرس النّحوي فوظف آراءهم ومصطلحاتهم، ليلغي بذلك الكثير ممّا قرّره البصريون، حيث إنّه كان يرى في نحوهم كثير التّعمق في الفلسفة والمنطق، ممّا جعلهم يميلون بكثرة إلى القياس والعلّة والعامل النّحوي والحذف والتّقدير، في حين أنّ الكوفيون كانوا أبعد بكثير عن ذلك في نحوهم وهو الأمر الّذي جعله يأخذ بمصطلحاتهم وآرائهم.

إذن خوفا من الصّعوبة والتّعقيد والابتعاد عن الفلسفة والمنطق اليوناني، انتهج مهدي المخزومي المذهب الكوفي لأنّه يراه أيسر وأبسط وكذلك أقرب إلى الفهم من المذهب البصري الّذي يغلب عليه طابع العسر والغموض مع الصّعوبة في الفهم.

ثالثا: أهم المسائل النّحوية التي تناولها مهدي المخزومي في كتابه في النّحو العربي نقد وتوجيه متأثّرًا بالمذهب الكوفي.

تناول مهدي المخزومي في كتابه " في النّحو العربي نقد وتوجيه" عدّة مسائل نحوية تناولها بالشرح متأثّرًا بآراء المدرسة الكوفية ورأي الفرّاء خاصة, كما أنّه نادرًا ما يستشهد برأي المدرسة البصرية والخليل، ومن المسائل الواردة في كتابه: الجملة وأجزاؤها وتقسيم النّحاة لها، وكذلك مسألة الإعراب وما يضم من رفع وخفض ونصب ومسألة الفعل وحركاته وأقسامه، والصّيغ الزّمانية، ومسألة تنازع الأفعال، ثم انتقل إلى قسم آخر من الأفعال وهي

أفعال الكينونة، أفعال المقاربة، والأفعال الشّاذّة، ثم فصل تناول فيه أساليب التّعبير فذكر أسلوب التّوكيد، النّفي، الجواب، والشّرط، والنّداء، ثم ختم بأدوات الوصل في العربية.

ومن المسائل التي تأثّر فيها بالمدرسة الكوفية تأثّرًا كبيرًا نذكر:

1- مسألة الجملة:

أشار **المخزومي** إلى أنّ أقسام الجملة عند ابن هشام ثلاثة، وهي الجملة الفعلية، الجملة الاسمية، والجملة الظرفية، وقد اعتبر ابن هشام الجملة الاسمية هي الّتي تبدأ باسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، والجملة الظّرفية هي الّتي يتصدّرها ظرف أو مجرور وقد مثّل لهذه الأنواع الثّلاثة، فالجملة الاسمية مثل: زيد قائم، والجملة الفعلية مثل: قام زيد، والجملة الظرفية مثل: أعندك زيد أو أفي الدّار زيد؟ إذا قدّرت زيد فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بها.[1]

وقد أنكر **المخزومي** هذا التّقسيم ورأى أنّه يقوم على أساس من التّفريق اللّفظي المحض كما أنكر **المخزومي** على ابن هشام وغيره من البصريين الجملة الظّرفية حيث يقول: «... **لأن الجملة الظّرفية التي عدّها قسمًا ثالثًا إن كان الظّرف معتمدًا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام...**»[2]

ويدل رفض **المخزومي** لهذا التّقسيم هو رغبته في عدم الإكثار من الأبواب والتّقسيمات والتّقديرات العقلية، وإنّما الميل إلى اليسر والسّهولة وقلة التّشعب.

وقد أورد **المخزومي** مثالًا يوضّح فيه تمحّل ابن هشام في التّقدير ودعوة الكوفيين إلى اليسر والتّبسيط وهو جملة " والأنعام خلقها" والّتي عدّها ابن هشام في الجمل الفعلية، وهو

1- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص39-50.

2- المرجع نفسه، ص50-52.

على حق لأنّ الأنعام "مفعول به للفعل"، وتقديم المفعول لا يغيّر طبيعة الجملة، ولكنّنا نخالفه في تقدير فعل، لأنّ الأنعام مفعول للفعل المذكور، وقد منع ابن هشام من هذا لأنه لا يتصوّر أن تكون الأنعام مفعولاً للفعل المذكور، فقد اكتفى بالضّمير "ها"، ولا يتعد الفعل المتعدّي إلى واحد إلى الاسم الظّاهر وضميره. ومن رأينا أن الضّمير لا يصلح أن يكون مفعولا؛ لأنه كناية عنه وإشارة إليه، وأنّ المفعول هو الأنعام وقد قُدّم للاهتمام به أيضا[1].

ويضيف **المخزومي** مستشهدا برأي الكوفيين قائلا: « **ونحن إذ نذهب إلى مثل هذا الرّأي لم نأت ببدعة، ولم نغيّر أسلوبًا، وخاصّة إذا عرفنا أنّ هناك مدرسة نحوية أخرى كانت قد أجازت تعدية الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد إلى الاسم الظّاهر وضميره، وهي مدرسة الكوفة، فقد ذهب الكسائي والفرّاء وهما من أنبه الدّارسين الكوفيين إلى أن الاسم المنصوب في مثل: "زيدًا ضربته، وزيدًا مررت به، وزيدًا ضربت غلامه" منصوب بالفعل المتأخّر وأنّ الفعل المذكور عامل فيه وفي ضميره أو بعبارة أخرى أقرب إلى التّعبير اللّغوي : متعد إليه وإلى ضميره، وإنّما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطّالب لمفعول واحد لذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة لأن الضّمير في المعنى هو الظاهر.**»[2]

2- مسألة الخفض:

وهو من المصطلحات الّتي أثبتها **المخزومي**، كونها سمة من سمات النّحو الكوفي ويقابله عند البصريين مصطلح الجر، وليس الخفض من وضع الكوفيين بل من مصطلح يعود إلى الخليل بن أحمد **وقد أفاد المخزومي من هذا المصطلح وأبقى في مصنفاته.**[3]

1- المرجع السّابق، ص54.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص54-55.

3- رياض يونس السوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص48.

وحروف الجر، هي الحروف الّتي تختص بالدّخول على الأسماء فتعمل فيها الجر[1]، وقد جمعها ابن مالك (672هـ) في قوله:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاش عدا في عن على

مذ منذ رب كـــــي واو وتا والكــاف والبــاء ولعـــل ومـتى [2]

ويرى **المخزومي** أنّ النّحاة – البصريون خاصّة – يرون أنّ الكسرة إنّما هي أثر لأحد حروف الجر أينما كانت، سواء أكانت المجرورة بحرف الجر أم في المضاف إليه وهي أثر من آثار العامل، وقد تكلّفوا في تأويلها تشبثا منهم بالعامل لأنّهم لا يتصوّرون أنّ حركة من الحركات لا تتسبب بعامل من العوامل المقرّرة لديهم، ومادام هناك كسرة فلابدّ من البحث عن مسبّب لها، وقد سبق أن قرّروا أنّ الحرف إذا اختص عمل، وحروف الجر مختصّة بالأسماء فهي عاملة فيها.[3]

ويقول **المخزومي مستندًا إلى قول الكوفيين** «**ولنا من تسمية الكوفيين هذه الحروف منطلق إلى مثل هذا، فإنّهم يصطلحون على هذه الحروف بحروف الإضافة ولم يسموها حروف الجر كما سمّاها البصريون.**»[4]

بعد استقراء مسألة الخفض عند **المخزومي** يتبيّن لنا أنّ المخزومي أقرّ مصطلح "الخفض" على عكس البصريين الّذين يصطلحون عليه بمصطلح " الجر" ، **فالمخزومي جعل من تسمية الكوفيين منطلقًا له وابتعد عن التّأويلات والتّعليلات العقلية**، فمن خلال وجهة نظره يظهر رفضه لرأي البصريين وهذا الرّفض عزّزه بأدلّة وشواهد يبرّر بها وجهة

1- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، ألفية ابن مالك، تح: ضياء سعيدة، دار الآثار، ط2 2003م، ص34.

2- ينظر: المرجع نفسه, ص34-35.

3- ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص76-77.

4- المرجع نفسه ، ص78.

نظره، والمخزومي يرى أنّ الكسرة علم للإضافة وليست أثرًا من آثار العوامل، ومن ثم فقد ساند المخزومي أيضا في هذه المسألة رأي المدرسة الكوفية، كونه يميل إلى التيسير بعيدًا عن التأويلات العقلية.

3- مسألة مصدر الاشتقاق:

أشار **المخزومي** إلى أنّ مسألة أصل الاشتقاق كانت موضوع خلاف منذ قرون بين البصريين والكوفيين، حيث يرى البصريون أنّ المصدر هو أصل المشتقّات ويحتجون إلى أنّ المصدر يدلّ على زمن مطلق، أمّا الفعل فهو يدلّ على زمن مقيد فالمطلق أصل للمقيّد والمصدر أصل للفعل، في حين يذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل في الاشتقاق ألا ترى أنك تقول: "قاوم قواما"، **وقد أشار المخزومي إلى أنّ الفريقين يشتبهان في الاحتجاج إلّا أنّ الرّأي الّذي يميل إليه أغلب المحدثين هو أنّ الفعل أصل الاشتقاق وقد أيّد مهدي المخزومي رأي الكوفيين في هذه المسألة كذلك إذ يقول: "والقرائن ممّا ذكرناه وممّا لم نذكره إنّما تدل على أنّ الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات.**»[1]، فمن خلال هذا القول يتّضح تبنّي مهدي المخزومي لرأي الكوفيين والاستدلال بشواهدهم.

وقد أيّد هذا الرأي مدرّس اللّغات السّامية في الجامعات المصرية أ. ولفنسون بقوله: «إن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف، وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوّله أو آخره حرف أو أكثر فتتكوّن من الكلمة صور مختلفة... قد رأى بعض علماء اللّغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الّذي يشتق منه أصل كّل الكلمات والصّيغ ولكنّ هذا الرأي خطأ – في رأينا– لأنّه يجعل أصل الاشتقاق في العربية مخالفًا لأصله في جميع أخواتها السّامية.»[2]

1- ينظر: المرجع السّابق، ص103- 106.

2- أ. ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، دار القلم ، بيروت – لبنان، دط، دت ، ص20.

4- مسألة أقسام الفعل في العربية:

أشار المخزومي إلى أنّ مسألة أقسام الفعل مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، فأقسام الفعل عند البصريين هي: الفعل الماضي، الفعل المضارع، فعل الأمر.

أما عند الكوفيين هي: الفعل الماضي، الفعل المضارع، الفعل الدائم.

ويعلل الكوفيون بعدم إدراجهم فعل الأمر ضمن التّقسيم بأنّهم يرون أنّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع المجزوم، وذلك أن أصل "أفعل" عندهم "لتفعل" بلام الأمر، ثم حذفت لام الأمر وتاء المضارعة، لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام، فكان فعل الأمر، فإن كانت فاء الفعل ساكنة أُستعين بهمزة الوصل لتصل بالمتكلم إلى النّطق بالسّاكن ابتداء نحو: اجْلس، وإن كانت متحرّكة أُستغني عن الهمزة، نحو: تقَدّم.

ففعل الأمر عندهم إذن مقتطع من الفعل المضارع وليس قسيمًا له ويتّفق الكوفيون مع البصريين في فعلين هما الفعل الماضي والفعل المضارع أمّا القسم الثالث عندهم فهو "الفعل الدائم" وهو البناء الّذي يدلّ بنفسه على ثبوت أو دوام، وإذا استعمل استعمال الفعل دلّ على الماضي والمستقبل.[1] يدلّ على الماضي إذا كان مضافًا غير منوّن، نحو أنا كاتبُ رسالة ومعناه أنا كتبت رسالة، ويدل على المستقبل إذا كان منوّنًا، نحو أنا كاتبٌ رسالة، ومعناه سأكتب رسالة.

وقد **أيّد المخزومي الكوفيين في هذا التّقسيم وأبقى على مصطلح " الفعل الدّائم"**، إذ يقول المخزومي: **إنّ تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيّده الاستعمال وتؤيّده النّصوص اللّغوية الّتي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدّائم... فليكن لنا إذن من الجرأة ما يحملنا على تثبيت هذا التّقسيم وإقراره في مقالاتنا وكتبنا، والكتب المقرّرة**

1- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص114- 116.

لتلاميذنا في مراحل التّدريس المختلفة.»[1]، فالمخزومي بعد دراسته لمسألة تقسيم الأفعال يرى أنّ ما ذهبت إليه المدرسة الكوفية كان أكثر توفيقًا وقد أيّدهم في ذلك في كتبه وبحوثه.

5- مسألة الأفعال العربية في الاستعمال:

إن المتتبّع للأفعال العربيّة، ولأساليب العرب يجد أنّ هناك ثلاثة أبنية اقترنت بالدّلالة على الزّمان: هي بناء "فَعَلَ"، وبناء "يَفْعَلُ"، وبناء "فَاعِلْ"، وهي أبنية الأفعال العربية.

1. بناء "فَعَلَ"، ويراد به الفعل الماضي مطلقًا مجرّدًا كان أو مزيدًا.

2. بناء "يَفْعَلُ"، ويراد به المضارع مطلقا أيضا.

3. بناء "فَاعِلْ"، ويراد به الفعل الدّائم عند الكوفيين، ويدل هذا البناء على الثّبوت والدّوام إذا استعمل وحده غير متّصل بشيء بعده، نحو: خالد قائم، وهو من أجل هذا يستعمل استعمال الأسماء الجامدة الّتي لا تقترن بزمان معين أبدًا، والجملة من أجل هذا معدودة في الجمل الاسمية، لأنّ الجملة الاسمية هي ما كان المسند فيها دالًّا على الدّوام والثّبوت، أو ما كان اتّصاف المسند إليه فيها بالمسند اتّصافًا ثابتًا غير متجدّد كما يرى المخزومي أمّا إذا ولّيه شيء فله حكم آخر، ويصبح الزّمان من مستلزماته، كما ذهب الفراء إليه في تفسير قوله تعالى من سورة الأنبياء: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةًۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[2].

وقد أقرّ المخزومي هذا التّقسيم وأبقى على مصطلح "الفعل الدّائم" متأثّرًا بمنهج الكوفيين، إذ يقول:« إنّ إسقاط مثل هذا البناء من الأفعال باعتبار البصريين ليس له ما يؤيّده في دراستهم وفي أقوالهم.»[3]

1- المرجع السابق، ص116- 119.

2- سورة الأنبياء، الآية 35.

3- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص122-126.

6- مسألة تنازع الأفعال:

ذكر **المخزومي** أن هذا الباب عقّده النّحاة لعرض مشكلة افتعلوها فشغل بها الدّارسون زمانًا، ولم يكن ليكون مشكلة لو أنّ النّحاة كانوا ينتهجون في دراستهم نهجا لغويًا بعيدًا عن التّمحّلات الفلسفية الّتي تجافي طبيعة هذا الدّرس، لأنّ اللّغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة إذا دعت الحاجة إلى اجتماعهما، ويضيف المخزومي قائلا: ليس بدعا أن يجتمع في جملة واحدة فعلان أو أكثر من فعلين يستندان إلى فاعل واحد.

ولكنّ النحاة بعد أن سيطرت عليهم فكرة العامل ونزّلوا العامل منزلة العلّة، وكان الفعل عندهم أقوى العوامل، عالجوا الأمر من منظور فلسفي، فقالوا: « ليس للفعل إلاّ فاعلًا واحدا وليس للفاعل أكثر من فعل واحد، ولا يجوز أن يتقدّم الفاعل على الفعل لأنّ الفاعل معمول للفعل ورتبة المعمول بعد العامل.»[1]

يقول السيوطي: «لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد»، ولكنّ الكوفيين جوّزوا هذه المسألة، يقول "الفراء": فيما نقله الرّضي: «إنّ الفعل الثاني إذا طلب أيضًا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيدٌ عمراً، جاز أن تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين»، **وقد ذهب المخزومي مذهب الكوفيين في هذه المسألة**[2]

وقد أبدى المخزومي إعجابه بمعالجة الفرّاء لهذا الموضوع وما انتهى إليه من أقوال، فلم يأبه لسخط البصريي، وكان رأيه مخالفًا لأصول البصريين.[3]

وافق مهدي المخزومي الكوفيين في مسألة التّنازع كما وافقهم في جلّ المسائل النّحوية، فقد أيّد رأي الفرّاء في هذا القول وأشار إلى أنّه يجب الاستفادة من رأي الخليل

1- ينظر: المرجع السابق، ص161-162.

2- رياض يونس السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص 53.

3- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 164.

والفراء، **ورأى المخزومي أنّه لا ضير أن يجتمع عاملان على معمول واحد عكس البصريين الّذين يرفضون ذلك، لأنّهم تمحّلوا في التّعليلات والتّأويلات الفلسفية على حد اعتقاد المخزومي وقد علّل لرأيه بشواهد شعرية.**

7- مسألة اشتغال العامل على المعمول:

أساس هذا الباب أن يتقدّم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظًا أو محلاًّ، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره.[1]

وقسّموا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره خمسة أقسام:

1- ما يجب نصبه مثل: إنْ زيداً رأيته فأكرمه، وهلاّ زيد كلّمته.

2- ما يجب رفعه مثل: خرجت فإذا زيد يضربه عمر.

3- ما يرجح نصبه على رفعه مثل: زيدا أكرمه.

4- ما يرجّح رفعه على نصبه مثل زيد لاقيته.

5- ما يستوي فيه الرّفع والنّصب مثل: زيد قام وعمرو كلّمته؛ فإن قدّرت العطف" زيد قائم" رُفِعت، وكان من قبيل عطف جملة اسمية على جملة اسمية، وإن قدّرت العطف على "قام" نُصِبت، وكان من قبيل عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وقد أشار المخزومي أن هذا التقسيم عقلي تقديري لا أثر فيه لفقه لغوي ويضرب لنا مثلاً في التمحّل والتّأويل الفلسفي في " ما يجب نصبه" المثال الأول، وهو ما يجب فيه النّصب بفعل مقدّر لا يجوز إظهاره لأنّه مفسّر بالفعل الظّاهر، وكان من حق الاسم المنصوب أن يكون مفعولًا للفعل المنطوق به، لا لفعل مقدر لأنّ "زيدًا" في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد، إلا لحظوته بشيء من الاهتمام انتهى به إلى التّقديم، وكلّما اهتم العرب بكلمة قدموها، وأصل الكلام (إن رأيت زيدا فأكرمه)

1- ينظر: المرجع السابق، ص 171- 173.

وإذا احتاج الكلام إلى شيء من التّأكيد على أنّ الاسم المتقدّم هو المفعول اتصل ضميره بالفعل ليشير إليه، ويكسبه شيئا من التّخصيص، فإعراب زيد في هذا المثال لم يتغير، فهو مفعول للفعل المنطوق به نفسه لا لفعل مقدر مفسّر لفعل ظاهر، **ويُجيز المخزومي هذا متأثّرا بالكوفيين إذ يقول: « يؤيّدنا في هذا ما كان الكوفيون يرونه من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره»**[1]

وهذا كلّه مظهر من مظاهر التّيسير والتّسهيل والابتعاد عن التّعقيد والتّأويل العقلي الفلسفي.

8- مسألة أفعال الكينونة أو الوجود كان وأخواتها:

وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، مازال، مابرح، ماانفك مافتئ مادام.

وهذه الأفعال عند البصريين تسمى بالأفعال النّاقصة لأنّها لا تكتفي بالمرفوع فقط، فلا بد لها من منصوب معه وهي عندهم ناسخة تنسخ حكم المبتدأ والخبر فتغيّر حكمهما وترفع الأوّل ويسمّونه اسمها وتنصب الثّاني ويسمّونه خبرها.

على أنّ النّحاة لم يتفقوا في تفسير المنصوب بعدها فالبصريون يرون أنّه خبر والكوفيون يرون أنّه حال, **وقد انتصر المخزومي لتسمية الكوفيين، ورفض اصطلاح "الخبر" إذ يقول: «... فلابدّ أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالًا لا خبرًا، كما زعم البصريون، لأنّه إنّما يبيّن هيئة خاصّة للمجرد المتحدث عنه.»**[2]**، ولقد ساند المخزومي الكوفيين في تسمية الحال بدل الخبر للاسم المنصوب بعد "كان" لأنّه يبيّن هيئة الاسم المرفوع قبله،** كما أنّه أنكر على النّحاة السّابقين جمعهم للأفعال النّاقصة في

1- ينظر المرجع السابق، ص171-173.

2- المرجع نفسه، ص176-182.

باب واحد، فمن التّعسّف حسب رأيه أن تجمع في باب واحد فبعضها إثبات وبعضها نفي وبعضها تام التّصرّف وبعضها غير ذلك ولهذا اقترح تقسيمًا جديدًا يستدرك به هذه النّقائص والسّلبيات الّتي ميّزت تقسيم النّحاة.

9- مسألة الأفعال الشاذة:

في العربية كما في غيرها، أفعال شاذّة لم تنهج السّبيل الّتي سلكتها بقيّة الأفعال، فهي أفعال متخلفة لم تتطوّر ولم يدركها الاستعمال الواسع فيخضعها لما أخضع له سائر الأفعال وهي من أجل ذلك أفعال جامدة على حال واحدة لم تتصرف تصرّف الأفعال، ولم تتطوّر في أحد القوالب أو إحدى الصيغ الّتي انطوت فيها الأفعال.[1]

والأفعال الشّاذة في جملتها:

- فعل الرجاء: عسى.

- فعلا المدح والذم: نعم وبئس.

- الأفعال المركّبة: يتألف كلّ منها من كلمتين: تلازمتا في الاستعمال ونزلتا منزلة الكلمة الواحدة، فاتّخذت لها استعمالًا خاصًّا ومنها: ليس (هي مركبة من لا و أيس) وحبّذا وحيّهل.

- الأفعال البدائية المتخلّفة: وهي الّتي سمّاها النّحاة المناطقة: أسماء الأفعال وهي: هيهات شتّان، وأف، وأوّاه، وصه, ومه، ونَزَالِ، تَرَاك، وأمثالها.

وكانت هذه الأفعال – على اختلافها- ممّا تناوله النّحاة بالدّرس إلّا أنّهم درسوها في أبواب منفصلة بعضها من بعض ومخلوط بعضها ببعض وجاءت دراستهم لها مبتورة, وممّا يعنينا هنا بالدّراسة الأفعال البدائية أو أسماء الأفعال: فقد تناولها البصريون والكوفيون واختلفوا فيها: فالبصريون يرون أنّ هذه الكلمات ليست أفعالا، لأنّها – وإن تضمّنت معانيها

1- ينظر: المرجع السابق، ص 190.

واستعملت استعمالها: لا يقبل واحدة من علامات الأفعال وليست أسماء لأنّها – وإن قبلت بعض علامات الأسماء، وهو التّنوين – تدلّ على الحدث والزّمان، فهي بمنزلة بين الأسماء والأفعال، وهي لذلك أسماء أفعال.[1]

وهي عند البصريين بحسب ما تقترن به مدلولاتها من زمان, ثلاثة أقسام:

1- اسم الفعل الماضي نحو: هيهات، شتّان.

2- اسم الفعل المضارع نحو: أف، آه، أواه، وي.

3- اسم فعل الأمر نحو: صه، ونزالِ، تعالِ، واليك، مكانك.

وقد بالغ المتأخرون فنسبوا إليها التّعريف والتّنكير، ومنهم ابن مالك في قوله:

واحكم بتنكير الذي ينوّن منها وتعريف سواه بيّن

وذلك لأنّهم رأوا أنّها تنوّن، كصهٍ، ومهٍ، وأفٍّ، وآهٍ، وإذا نوّنت فهي نكرات، وإذا لم تنوّن فهي معارف.

أما الكوفيون فيرون أنّها أفعال حقيقيّة لدلالتها على الحدث مقرونة بالزّمان ولإجرائها مجرى الأفعال في الاستعمال .

وقد أيّد المخزومي رأي المدرسة الكوفية فغلّبه على ما جاء به البصريون إذ يقول في هذا الصّدد: « **وأكبر الظّنّ أنّ الكوفيين كانوا على حق في عدّها أفعالا حقيقية لأنها أفعال في دلالتها، واستعمالاتها فقد يليها الفاعل فيرتفع أي: أنّها تسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه** وذلك نحو قول الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصله.

1- ينظر: المرجع السابق، ص193- 202.

فهيهات: فعل ماض. والعقيق: فاعله.

وقول الآخر:

شتان ما يومي على كورها ويوم جيان أخي جابرِ.[1]

10- مسألة إضمار الفعل :

يعد الفعل في اللّغة العربية أهم أجزاء الجملة، فلا يقتصر على دلالة الحدث ولكن يحدّثنا عما فعل الشّخص أو الشّيء، والجملة الفعلية أكثر الجمل شيوعًا في الاستعمال وتعدّ أساس التّعبير في لغتنا.

وفي تعبيرنا أحيانا يفرض علينا سياق الحال ذكر الفعل، وأحيانا تدلّ عليه قرائن فلا نذكره، فذكره حينها يعد حشوًا.

فأخذ النحاة يخوضون في العامل في دراستهم لهذه المسألة، لكن مهدي المخزومي لا يقر بالعامل، ولا يعترف بأنّ النصب والرّفع والجرّ آثار العامل، وأنّ هذه الظروف استعملت هنا لتؤدّي الوظيفة اللّغوية الّتي خصّصت لها في الاستعمال.

ولقد عالج الخليل ظاهرة الإضمار، وكان على النّحاة من وجهة نظر مهدي المخزومي الأخذ عنه، بعيدًا عن الحشو والتّطويل، والتّقديرات الّتي لا وقع فيها ولا موجب لها، ففي معالجته الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾[2]، فنصب (خيراً) إلى الفعل ولكن نسبه إلى وقوعه في سياق الفعل فدلّت عليه قرائن القول ومناسباته[3].

ويعيب مهدي المخزومي على النّحاة عدم تناولهم ظاهرة إضمار الفعل على أنّها ظاهرة لغوية تحتاج إلى توضيح وتفسير، ولكنّها مظهر من مظاهر (العامل) الّذي كان له نفوذ

1- ينظر: المرجع السابق، ص202-203.

2- سورة النساء، الآية 171.

3- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 207- 210.

وتأثير فيما يقولون، ولم يعجبهم منهج الخليل في تفسير المنصوبات الّتي لم يذكر معها الأفعال، إذ لم يجدوا لمنهجهم العقلي في حمل كلّ المنصوبات أو المرفوعات على عامل ينصبه أو يرفعه، وراحوا يطيلون القول في مسائل ليست من هذا الباب، وراحوا ينسبون لها العامل. وجملة هذه المسائل:

1- مسألة (حذف الفعل) بعد أداة الشّرط، نحو: قوله تعالى: (﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾)[1].

2- مسألة (حذف الفعل) بعد الأدوات الخاصّة بالفعل، نحو: هلا زيداً أكرمته.

3- مسألة (حذف الفعل) إذا وقع خبرًا.

4- مسألة (حذف الفعل) المجاب به شرطا.

ومن المسائل السابقة الّتي سلّط عليها الاهتمام هي المسألة الثّالثة والتي عولجت على أساس أن الجار والمجرور والظّرف متعلّقان بالفعل أو بما شابهه، في كلّ موضع وجد فيه ظرف أو جار ومجرور، فإذا وقع الظّرف خبرًا، نحو: زيد في الدار، وعمر أمامك، كان الخبر في الحقيقة هو الّذي تعلّق به الظّرف أو الجار والمجرور، وكان تقدير هذا المحذوف فعلا أولى عند جمهور النّحاة البصريين، لأنّ الأصل في العامل أن يكون فعلًا، وقد حذف الفعل من (استقر، أو حصل، أو كان)، وقد حذف لأنّه كون عام مفهوم مدلول عليه بقرائن القول، ولم يتصوّر البصريون أن يكون الجار والمجرور أو الظّرف هو الخبر، وفي هذا إبعاد التّخريج وتحميل الكلام ما لا يحتمل[2].

ويرى مهدي المخزومي أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو عين الصّواب في معالجة مثل هذه المسألة، على هذا النّحو فقد ذهبوا إلى أنّ الظرف في قولنا: عمرو أمامك، هو الخبر

1- سورة التوبة، الآية 6.

2- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص220-223.

ولم ينصب الظرف هنا لأنّه مفعول فيه، أو لأنه معمول للفعل، ولكنه نصب لأنه خبر خالف المبتدأ فلم يكن له صفة في المعنى.

خلاصة الفصـــل:

ما يمكن قوله في نهاية هذا الفصل أنّ المخزومي سعى جاهدًا من أجل تصحيح مسار النّحو العربي الّذي في نظره هو عبارة عن صياغة جديدة لقواعد النّحو بما يناسب عقول المتعلّمين ليسهل فهمها واستيعابها وتوظيفها في الواقع، لا تعتمد على الشّكل والتّأويل والتّقدير الّذي يُرهق العقول والأذهان ولا يُحقّق المُبتغى، ولا ينبغي أن ينصبّ كل الجهد في البحث في نظريّة العامل بل ينبغي أن ينصرف الاهتمام إلى المعنى والدّلالة لذا اهتمّ بموضوع الجملة الّذي يرى بأنّ النّحاة أهملوه وحتّى يؤكّد رفضه للنّظرة الشّكلية لدى النّحاة اهتمّ بدراسة الأساليب التّعبيريّة والمعاني الّتي تعرض للجمل، أمّا الأسس الّتي اعتمدها في نهجه التّيسري، فنذكر منها:(–الدّعوة إلى إلغاء القياس والعلل والعامل النّحوي والمواضيع المرتبطة بها كالتّنازع والاشتغال والإعراب التّقديري – تنظيم الأبواب النّحويّة وإعادة صياغة وتصنيف الموضوعات– اعتبار الإعراب بيانًا للمعاني الوظيفيّة للكلمات– الاهتمام بالجملة والأساليب اللّغويّة والتّعبيريّة الّتي أهملها النّحاة واهتمّ بها البلاغيّون كالتّوكيد والنّفي والنّداء والقصر والاستثناء..، –اعتماد منهج الكوفيين في كثير من المواقف والآراء لأنّه أيسر وأقرب إلى طبيعة اللّغة...)، وعلى العموم ما يمكن ملاحظته بخصوص تأثّره بالمنهج الكوفي فهو واضح لا لبس فيه فهو ينتصر لرأيهم في كثير من المسائل النّحويّة لكنّه مع ذلك قد يخالفهم في بعض المسائل عندما يرى بأنّها لا توافق نظرته إلى لتّيسير، وهذا ما يؤكّد بأنّه لم يكن مجرّد مقلّد للكوفيين،فهو صاحب مشروع واضح آمن به ودافع عنه حتّى لقي ربّه، فقد يساند الكوفيين وقد يخالفم وقد يساند البصريين وخاصّة الخليل في بعض المسائل وقد تمّ ذكر بعضها.

خاتمـــــة

خاتمة

في الأخير نحمد الله ذا المنّ والإحسان على وصول هذه المذكّرة إلى الخواتيم بعد أن سخّر لنا ما شاء من الأسباب، عسى أن نكون قد أحسنّا استغلالها طلبًا للعلم وحبًّا للغة القرآن المحفوظة في كتاب الله تعالى، ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها في النقاط التالية:

1- يعتبر كتاب المخزومي "في النّحو العربي نقد وتوجيه" من أهمّ الكتب النّحوية في الدّراسات اللّغوية الحديثة، وذلك لما يزخر به من آراء تيسيرية مبسّطة، كما أنّ صاحبه انتهج فيه طريق الاعتدال في الأخذ بالآراء رغم ميله للمذهب الكوفي، والّذي يبدو جليا من خلال آرائه الّتي عرضها فيه.

2- التّيسير النّحوي قديم قدم النّحو ذاته، فالنّحاة الأوائل تنبهوا إلى ضرورة تقريب وتسهيل النّحو للنّاشئة المتعلّمين.

3- يعدّ المخزومي من أهمّ روّاد التّيسير في العصر الحديث، وذلك من خلال مؤلّفاته النّحوية.

4- لقد أفاد المخزومي من المدارس النّحوية سواء البصرية أو الكوفية وغيرهما، حتّى أنّه أبقى على بعض المصطلحات الّتي جاء بها الخليل ممّا يدلّ على دراسته الموضوعيّة، غير أنّه وجد ضالّته في المدرسة الكوفية لأنّها ذات طابع تيسيري، وهو ما يسعى إليه المخزومي وغيره من روّاد التّيسير.

5- تيسير النّحو عند مهدي المخزومي لم يكن اختصارًا لموضوعاته ولا حذفًا ولا اختزالًا وإنّما كان تجديدًا لما يلائم القدرات المعرفية للمتعلّمين، كي يسهل فهم النحو واستيعاب موضوعاته.

6- الشّكوى من تعلّم النّحو وصعوبته على الدّارسين كانت أهم الأسباب الّتي دفعت بالمخزومي لانتهاج طريق التّيسير.

7- حاول مهدي المخزومي من خلال آرائه التّيسيرية أن يعطي انطباعًا مهمًّا بعدم صعوبة النّحو العربي فهو ليّن قابل لمواكبة العصر.

8- يبدو جليًّا تأثّر المخزومي بالمنهج الخليلي إضافة إلى تأثره بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى خاصّة في موضوع الإعراب.

9- جعل مهدي المخزومي الجملة موضوعًا للدّرس النّحوي، وما يطرأ عليها من المعاني في مقامات الكلام، كما أنكر على النّحاة اقتصارهم في مفهوم الإعراب على أواخر الكلمات فقط.

10- كان مهدي المخزومي شديد الرّفض لنظريّة العامل النّحوي، كما جعل من أسس تيسير النّحو إلغاء القول بها لأنّها نتيجة تأثّر النّحو العربي بالفلسفة والمنطق اليوناني.

11- تأثّر المخزومي بالنّحو الكوفي في الأصول والفروع ، حيث انتصر للمذهب الكوفي في اختباراته النحوية، حينما ذهب معهم إلى القول بالفعل الدائم واعتبار أسماء الأفعال أفعالًا خلافًا للبصريين، كما ذهب إلى جواز تقديم الفاعل أو نائبه عن فعلهما، وغيرهما من الآراء الّتي وافق الكوفيين فيها .

12- أعاد المخزومي تبويب موضوعات النّحو على أساس المعنى لا على أساس العمل الإعرابي، كما درس الأدوات حسب المعاني الّتي تؤدّيها داخل السّياق.

وختام الكلام نأمل أن يكون هذا البحث قد عرض صورة واضحة لمعالم الدّرس النحوي عند مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، مع تمنياتنا أن تكون هذه الدّراسة نافعة بمادّتها ولو بالشّيء القليل لطلبة العلم، ومحبّي اللّغة العربيّة في كلّ أرجاء المعمورة.

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1. أ. ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، دط، دت، بيروت – لبنان

2. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر، عمان.1987م

3. إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت – لبنان، ط1، 1968م

4. إبـــراهيم مصـــطفى، إحيـــاء النحـــو، مؤسســـة هنـــداوي، القـــاهرة – مصـــر، ط 2، 1413هـ/1992م.

5. أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد– العراق، دط، 1404هـ/1984م.

6. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دط دت.

7. أبو بكر محمد السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت– لبنان، ط3، 1417هـ/1996م.

8. تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة– مصر، ط 4 2000م.

9. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة– مصر، ط 4، 2000م.

10. التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، الجزائر، دط، دت.

11. جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ط 1، 2013م.

12. حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة، عمان، الأردن، ط 1، 2014م.

13. خلف الأحمر (خلف بن حيان الأحمر)، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي مكتبة لسان العرب، دمشق، ط1، 1961م.

14. رياض يونس السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان – الأردن ط1، 1415هـ/ 2009م.

15. سلمان عباس عيد، الفكر النحوي عند اللسانين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 1437هـ/2016م.

16. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 6، دت.

17. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، دار المعارف، القاهرة، ط2 ،دت.

18. صلاح راوي، النحو العربي نشأته وتطوره، مدرسة رجالة، دار غريب، القاهرة، دط 2003م.

19. عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة العلمية المتجددة، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، دت.

20. عبد الغني أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة – مصر، دط، 1990م.

21. عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان- الأردن، ط1، 1986م.

22. أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، ألفية ابن مالك، تح، ضياء سعيدة، دار الآثار، ط 2، 2003م.

23. عبد المجيد عيساني ، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت ط1، 2008م.

24. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1406هـ/ 1986م.

25. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان دط، 1997م.

26. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1399هـ/1979م.

27. كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م.

28. لطروش الشارف، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو، قراءة في مطلح جملة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1431هـ/2010م.

29. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة- مصر، دط، دت.

30. محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى المعاصرة قضايا ومشكلات، دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر، ط1، 1432هـ/2008م.

31. مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، بغداد– العراق ط2، 1965م.

32. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، ط03، 1414هـ/1993م.

33. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان ط2، 1406هـ/1986م.

34. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان ط 2، 1406هـ/1986م.

35. نصر الدين الشيخ بوهني، الإعراب في العربية بين الإبقاء والإلغاء، دار الراية، عمان– الأردن، ط1، 2014م.

36. نعمة رحيم العزاوي، أعلام نجفيون، جمعية منتدى النشر، النجف، ط1، 1431هـ 2010م.

37. ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م، جدارا للكتاب العالمي، عمان – الأردن، ط1، 1929هـ/2008م.

الرسائل والمجلات:

1. أحمد عبد الستار الجواري، أي في تيسير تعليم النحو (مقال)، مجلة اللغة العربية القاهرة، ج53.

2. أحمد مكي الأنصاري، أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، 1396هـ/-1976م، (الكتاب في الأصل رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير).

3. إيمان الجباري، محاولات تيسير النحو عند مهدي المخزومي (مقال)، مجلة الذاكرة تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، المركز الجامعي بالنعامة العدد: التاسع، جوان 2017م.

4. طارق أمين، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3866، 2012/09/30م.

5. مصطفى جواد، وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، مقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج01، المجلد32. 1957م.

6. يوسف حسن السحيمات، حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن 2004م.

فهرس الموضوعات

الإهـداء.....

شكر وتقدير .....

مقدمة.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

مدخل: تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات .... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

أولا: نشأة المدرسة الكوفية **7**

1. **التعريف بالمدرسة الكوفية:**.....**7**

2. أعلام مدرسة الكوفة:.....**8**

ثانيا: مفهوم النحو والتسيير **10**

1. مفهوم النحو:..... .....**11**

2. **مفهوم التيسير:**.... .....**12**

3. **دواعي التيسير النحوي:**... .....**17**

أ- العَرْضُ الجديدُ للنَّحْو العربي: **18**

ب- تنقية النحو من المؤثرات الخارجية..... **19**

ج- نُفُورُ الطلبة من دراسة النحو العربي..... **19**

د- التيسير ضرورة لحاجتنا إلى التطور..... **20**

هـ- تقريب النحو لأبناء العربية وغيرهم.....**21**

ثالثا: التعريف بمهدي المخزومي وكتابه **21**

التعريف بمهدي المخزومي:..... 21

1. حياته:..... 21

2. شيوخه:..... 23

3. تلاميذه:..... 23

4. آثاره (مؤلفاته):..... 23

5. ثقافته النحوية:..... 25

رابعا: التعريف بالكتاب " في النحو العربي نقد وتوجيه " 25

الفصل الأول: النحو الكوفي وحركة التيسير .خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تمهيد:..... 28

أولا: الجذور الأولى للتسيير النحوي.....29

ثانيا: ملامح التيسير في الفكر الكوفي : 31

ثالثا: خصائص المدرسة الكوفية 32

رابعا: الاختلاف بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية 35

خامسا: مسائل نحوية تعكس نظرة تيسيرية 37

سادسا: أعلام التيسير النحوي في العصر الحديث: 42

1.إبراهيم مصطفى:.... 42

2. شوقي ضيف..... 43

3. أحمد عبد الستار الجواري 44

4. عباس حسن..... 45

5إ. براهيم السامرائي.....46

6. مصطفى جواد:..... 47

7. عبده الراجحي:..... 47

8. تمام حسان:..... 48

الفصل الثاني: دراسة وصفية تحليلية في كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه

.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تمهيد :..... 51

أولا: تيسير النحو عند المخزومي:.....52

ثانيا: منهج المخزومي في تسيير النحو.....53

ثالثا: أهم المسائل النحوية التي تناولها مهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه متأثرا بالمذهب الكوفي.....57

1- مسألة الجملة:.... 58

2- مسألة الخفض:... 59

3- مسألة مصدر الاشتقاق:.....61

4- مسألة أقسام الفعل في العربية:.....62

5- مسألة الأفعال العربية في الاستعمال: 63

6- مسألة تنازع الأفعال: 64

7- مسألة اشتغال العامل على المعمول:.....65

8- مسألة أفعال الكينونة أو الوجود كان وأخواتها:.....66

9- مسألة الأفعال الشاذة: **67**

10- مسألة إضمار الفعل : **69**

خاتمة .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

فهرس المصادر والمراجع .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

فهرس الموضوعات.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.